

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 76

الخميس، 2 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)

والنصوص المبسطة. وقد شُرع في عملية التبسيط هذه بهدف الحفاظ على نهج متوازن في جميع المجالات الثمانية لبرنامج العمل، وهو ما نعتزم مواصلته بوصفه عملية مستمرة. ونشكر حقاً جميع الوفود على مشاركتها النشطة في المشاورات غير الرسمية. ونعرب عن تقديرنا للمرونة التي أبداهها الجميع والمساهمات القيمة التي أثرت المشروع المعروض علينا إلى حد كبير. وكما عليه الحال في السنوات السابقة، نأمل أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. وأود الآن أن أشاطركم بعض الإضافات الرئيسية على النص هذا العام.

أولاً، من خلال مشروع القرار، فإن الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، مدعوون جميعاً إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام على نحو مناسب، بما في ذلك عن طريق أنشطة التثقيف والتوعية العامة.

ثانياً، يطلب مشروع القرار أيضاً إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، في حدود الموارد المتاحة، منتدى رفيع المستوى لمدة يوم واحد

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة براندي (مملكة هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 14 من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/78/591)

مشروع القرار (A/78/L.57)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

بنغلاديش ليعرض مشروع القرار A/78/L.57.

السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/78/L.57 المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام". يكتسي مشروع القرار هذا أهمية خاصة هذا العام لأنه يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة لإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. لذلك يقترح مشروع النص عدداً من الأنشطة للاحتفال بالهاتف بهذه المناسبة الهامة ويحتوي على بعض التعديلات الفنية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



واليوم، تتبوأ ثقافة السلام موقعاً محورياً في جدول الأعمال المتعدد الأطراف، حيث تعتمد العديد من القرارات الرامية إلى تعزيز السلام والتسامح والحوار والوئام، مع الرفض القاطع للعنف والتمييز والتمييط والتعصب، وبالتالي منع نشوب النزاعات على نحو استباقي.

في ذلك السياق، أود أن أشير إلى اعتماد مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والخمسين، التي عقدت في شباط/فبراير من هذا العام القرار 17/55 المعنون "حقوق الإنسان وثقافة السلام". ونشكر غامبيا على قيادتها في تقديم مشروع ذلك القرار الذي يعزز التزامنا المشترك باستكشاف وفهم الروابط المتبادلة بين حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام وتعزيزها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقتبس من البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش خلال اعتماد الجمعية العامة للقرار المتعلق بثقافة السلام للمرة الأولى:

"إن كفاف من أجل معالجة العديد من المشاكل التي تتجاوز الحدود، فإنه يمكن لثقافة السلام والوئام، في مقابل الحرب والعنف والنزاع، أن توفر الأساس لتحالف فعال للعمل العالمي. إن تعزيز هذا المفهوم على المستوى الوطني في سائر المجتمعات بغية تحقيق تفاهم وئام أفضل بين مختلف الفئات، وعلى المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، لن يؤدي إلا إلى استكمال الجهود والبرامج القائمة ذات الأهداف المماثلة. وبالمثل، فإننا نعتقد أن من شأن الإجراءات الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام من جانب منظومة الأمم المتحدة أن تكون مكملة لجهود الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك حفظ السلام ونزع السلاح والتنمية وحقوق الإنسان والنهوض بالمرأة. والواقع أن أهمية هذا المفهوم لا تزال حيوية أكثر من أي وقت مضى في السياق الحالي، لا سيما وأن العالم يواجه نزاعات متصاعدة وإهداراً للكرامة الإنسانية. إن ذلك الاتجاه لا يتعارض مع كل ما تمثله هذه المنظمة النبيلة وحسب، بل يشكل تحدياً لأعمق تطلعات الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم، أي السلام. وإذا أردنا أن نعكس الاتجاه الحالي، علينا أن نعزز ثقافة

خلال دورتها الثامنة والسبعين للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. ونتطلع إلى العمل مع مكتب رئيس الجمعية العامة لتنظيم ذلك الحدث التذكاري الرفيع المستوى بصورة ناجحة.

ثالثاً، يرحب مشروع النص بالمنتدى الرفيع المستوى الذي عقده رئيس الجمعية العامة في 31 آب/أغسطس 2023 في دورتها السابعة والسبعين تحت عنوان "تعزيز ثقافة السلام في العصر الرقمي"، والذي ناقشت فيه الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة الآثار المترتبة عن تسارع التغير التكنولوجي على تعزيز ثقافة السلام.

بالإضافة إلى تلك العناصر الرئيسية، يسلط مشروع القرار الضوء على أهمية الجهود الجماعية في التصدي للتهديدات القائمة والناشئة للسلام. ويقر بالحاجة الملحة إلى معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاعات وأهمية تعزيز الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك من خلال النقاش المفتوح البناء والمحترم للأفكار، وكذلك الحوار بين الأديان والطوائف والثقافات على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ونشكر تلك الوفود التي انضمت بالفعل إلى مقدمي مشروع القرار، ونتطلع إلى أن تفعل ذلك المزيد من الوفود من على المنصة قبل اعتماده اليوم، لكي نبعث برسالة قوية إلى العالم بالتزام الأمم المتحدة الراسخ بتحقيق السلام وثقافة السلام. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقدير بلدي لرئيس الجمعية العامة ومكتبه على دعمهما المستمر لمتابعة الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

قبل 25 عاماً، وتحديدًا في عام 1999، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان وبرنامج العمل التاريخيين المتعلقين بثقافة السلام ليكونا بمثابة ولاية عالمية للمجتمع الدولي، لا سيما منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز ثقافة السلام واللاعنف التي تعود بالنفع للبشرية جمعاء، ولا سيما الأجيال المقبلة. لقد كان ذلك المشروع المتواضع الذي دشنته بلدي، بنغلاديش في عام 1998 مستوحى من تاريخنا. فبعد أن خرجنا من معمرة حرب مدمرة تجذرت في التمييز والتعصب العنصري والقهر، جعلنا من تعزيز السلام مبدأً أساسياً في سياستنا الخارجية.

ثانيًا، إذا أردنا أن نكون أوفياء لتلك الأهداف، فنحن بحاجة إلى تعددية أطراف فعالة تقوم على قواعد وقيم عالمية، على أن تكون الأمم المتحدة الفاعلة محورها لها. فتلك هي الطريقة الوحيدة للتصدي الجماعي والفعال للآزمات والتحديات والتهديدات العالمية التي لا يمكن لأي بلد أن يتصدى لها بمفرده. ويجب أن يكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل معلمًا بارزًا في ذلك الصدد.

ثالثًا وأخيرًا، لقد التزمنا جميعًا في الإعلان المتعلق بثقافة السلام بدعم التدفق الحر للمعلومات والمعرفة، ودعم الدور الهام لوسائل الإعلام، وضمان حرية الصحافة وحرية الإعلام والاتصال، فضلًا عن دعم حماية الفضاء المدني، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. في هذا العصر الرقمي، فلنترجم ذلك إلى أفعال ملموسة، فلنواجه التحديات ولنغتني الفرص الكثيرة المتاحة لنا.

وبالمثل، لا يمكن أن تكون هناك ثقافة سلام دون احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون. وبالتالي يجب علينا أن نتخلص من جميع أشكال التمييز والتحيز، وأن ننضم إلى الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمتع جميع النساء والفتيات بجميع حقوق الإنسان تمتعا كاملا. ويجب أن نحمي حرية الدين أو المعتقد للجميع. علينا أيضا أن نسعى جاهدين إلى تعزيز الديمقراطية وبناء المجتمعات الديمقراطية، التي تسود فيها حرية الرأي والتعبير بروح التسامح والحوار، والتي نقف فيها متحدين ضد جميع أشكال العنصرية. فلنغرس ثقافة السلام في نفوس الأطفال من خلال التعليم الجيد الشامل الذي يعزز التسامح، ويمكنهم بوصفهم عوامل للتغيير ويحمي حقوقهم في الحماية من العنف والتمييز. ولأجل الوفاء الناجح بكل ذلك، فإن الشراكة الفاعلة مع المجتمع المدني أمر حيوي. عليه، من المهم للغاية ضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية لازدهار المجتمع المدني. كما نشجع على تعزيز مشاركة المجتمع المدني، فضلًا عن الحوار بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

ختامًا، نؤكد التزام الاتحاد الأوروبي الكامل بالمساهمة في التنفيذ الفعال لجدول أعمال الأمم المتحدة لثقافة السلام.

السلام، التي هي كل ما يتعلق بمنظومة القيم والمواقف والتقاليد والأمزجة السلوكية وأساليب الحياة. ويجب علينا أن نحیی أكثر الملكات إشرافًا وتناغمًا في العقول البشرية، وأن نعزز احترام المساواة والكينونة المتساوية لجميع البشر. والأهم من ذلك، يجب أن نجعل السلام أكثر ربحًا من الحرب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة

الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبًا.

السيدة سامسون (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلًا عن أندورا وموناكو وسان مارينو وموناكو.

أود أن أشدد مجددًا على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لجدول أعمال ثقافة السلام. فجدول الأعمال هذا لا يجسد تاريخنا وقيمنا الأساسية فحسب، بل إنه يوجه أعمالنا داخل حدودنا وخارجها. وهذا يعني بشكل ملموس أننا ملتزمون التزامًا راسخًا باحترام حياة وكرامة جميع الأشخاص دون تمييز أو تحيز. ويعني ذلك أننا ملتزمون بمبدأ اللاعنف والتسوية السلمية للنزاعات والمشاركة الديمقراطية. ويعني أيضًا أننا ملتزمون التزامًا راسخًا بالتضامن والتعاون من أجل تحقيق التنمية وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، فضلًا عن المساواة في الحقوق والفرص للجميع.

وأود أن أبعث بثلاث رسائل في هذا الصدد.

أولًا، إن من شأن السعي إلى ثقافة السلام أن يساعدنا في سد الفجوات بين المجتمعات وداخلها في جميع أنحاء العالم. ويمكنه أن يساعد أيضًا على النهوض بالتنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة. ويظل الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، بركائزه الثماني، صالِحًا اليوم كما كان صالِحًا في عام 1999، حتى وإن شهدنا تغييرًا هائلًا في المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وحتى ونحن نواجه تحديات عالمية جديدة.

المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتقوض ديمقراطية العلاقات الدولية والتعددية التي تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة جميع الدول وسلامة أراضيها. إن ثقافة السلام تقوم على المساواة في السيادة بين الدول، التي هي جهات فاعلة دولية في تعزيز الحوار والتعاون بين الأمم. لذلك فإن إلغاء أي تدبير اقتصادي أو سياسي قسري انفرادي يعدّ ضرورة ملحة لا يمكن تأجيلها، لأن لهذه التدابير غير القانونية تأثيراً سلبياً على الحقوق الفردية والجماعية لأكثر من ثلث البشرية. كما أنها تقوض أعمال الحق في التنمية وتزيد من الفقر وعدم المساواة وتقيد الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، في مخالفة واضحة للميثاق.

تشيد مجموعة الأصدقاء باعتماد الجمعية العامة مؤخراً القرار المتعلق بمتابعة الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام (القرار 277/78). ويعتبر اعتماد القرار السنوي بشأن هذا الموضوع حدثاً تاريخياً في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز ثقافة السلام ومكافحة كراهية الإسلام والفاشية والنازية الجديدة والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب بجميع أشكالها ومظاهرها، بما في ذلك خطاب الكراهية. وقد تفاقمت هذه التعبيرات المقيتة التي تتم عن ازدراء كرامة الإنسان بسبب النهج غير المسؤول في التواصل الجماهيري الذي يستخدم خطأً الحق في حرية التعبير مبرراً لهذه الآفة. في ذات الوقت، يتجاهل هذا النهج واجبات ومسؤوليات خاصة في ذلك الصدد، من بينها ضرورة احترام حقوق الآخرين وسمعتهم وحماية الأمن القومي والنظام العام والصحة العامة والآداب العامة.

وفي ضوء هذه الحقيقة، ندين بشكل لا لبس فيه تدنيس القرآن من قبل الجماعات المتطرفة وتشويه صورة الأديان وتمجيد النازية واضطهاد المهاجرين ووصمهم ضمن مظاهر أخرى للكراهية والتعصب. ولدينا إيمان راسخ بأن تعزيز التفاهم والاحترام بين مختلف الثقافات والأديان أمر بالغ الأهمية في سعينا المشترك لتحقيق السلام العالمي.

في الختام، تؤكد مجموعة الأصدقاء من جديد التزامها بمواصلة العمل من أجل توفير أدوات فعالة لمكافحة التعصب والتعاون مع الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):
تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تأخذ الكلمة بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

إن التحديات المطروحة على جدول الأعمال العالمي لعام 2024 معقدة، بل ربما هي أكثر تعقيداً مما كانت عليه في السنوات السابقة. إننا نواجه أزمة عالمية متعددة الأوجه، فضلاً عن الكفاح الدائم ضد الفقر، سعياً لتحقيق المساواة الحقيقية. كما نواجه أيضاً كثيراً من حالات عدم الاستقرار في القطاعين الاقتصادي والمالي. وهناك أيضاً الكفاح ضد انعدام الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، فإن المشكلة الملحة التي يسببها تغير المناخ وكذلك الكوارث الطبيعية، تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة. فضلاً عن ذلك، فإن تحقيق السلام والأمن بما يتماشى مع المقاصد المنصوص عليها في الميثاق يصبح أكثر أهمية في ظل استمرار مواجهة تعددية الأطراف لتهديدات حكومات تلك الدول التي تطرح رؤى استثنائية متعالية وتحاول إضعاف التعاون المتعدد الأطراف مقابل فرض قيمها على العالم بأسره. كما تقتضي تلك التحديات استجابة موحدة من المجتمع الدولي لأجل الحفاظ على التزامنا بتعددية الأطراف الشاملة.

إن المسؤولية الأولى للأمم المتحدة، بغية تبني ثقافة السلام والحوار بين الحضارات وبين الثقافات والأديان، تكمن في إدانة الهجمات العشوائية على الشعب الفلسطيني في غزة. وقد سببت تلك الهجمات مأساة نتجت عنها خسائر غير مقبولة في الأرواح. ومن الأهمية بمكان تحقيق وقف إطلاق نار مستدام يحظى بالاحترام الكامل في غزة، إلى جانب توفير المساعدة الإنسانية على وجه السرعة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أمورا أساسية لتعزيز السلام الدائم. علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان محاسبة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني لأكثر من 75 عاماً وتقديمهم للعدالة لأجل وضع حد نهائي للإفلات من العقاب.

بالتالي فإننا نرفض سياسات الهيمنة والسياسات الانفرادية التي تؤثر على السلم والأمن والاستقرار الدولي. إنها تهدد المبادئ والمقاصد

الآن، لا يزال يشجعنا الاهتمام المتزايد من الدول الأخرى، الأمر الذي يجسد التزاماً بالمقاصد والمبادئ الواردة في المعاهدة، وتعزيز التعاون مع الرابطة، فضلاً عن الإسهام في تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

إننا نعيش اليوم في عالم يتسم بعدم اليقين وتتصدى فيه باستمرار للتحديات الناشئة عن التنمية البشرية والاجتماعية والتنمية المستدامة، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتمييز والإقصاء الاجتماعي التي قد تؤدي إلى أشكال مختلفة من الضعف. استجابة لذلك، أقرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة الوقاية والحيلولة دون تجذر هذه التحديات في المقام الأول.

في مؤتمر القمة الحادي والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في عام 2017، اعتمد قادة الرابطة إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن ثقافة الوقاية من أجل مجتمع سلمي وشامل ومرن وصحي ومتناغم، مما يدل على نهج سياساتي لتعزيز القدرة على الصمود في الرابطة. وتسعى الرابطة من خلال المحاور الاستراتيجية الستة المنصوص عليها في خطة عمل الرابطة بشأن ثقافة الوقاية، إلى معالجة الأسباب الجذرية للتحديات المستمرة وتعزيز القيم المشتركة للتسامح، والتفاهم المتبادل واحترام الحياة والتنوع. وتتمثل المحاور الستة فيما يلي: تعزيز ثقافة السلام والتفاهم بين الثقافات، تعزيز ثقافة احترام الجميع، تعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، تعزيز ثقافة الصمود والعناية بالبيئة، تعزيز ثقافة أنماط الحياة الصحية، فضلاً عن تعزيز ثقافة تدعم قيم الاعتدال. ولا تزال هذه المبادئ التوجيهية هامة، وهي بمثابة حجر الزاوية لمساعي الرابطة المستمرة لتحقيق هذه الرؤية، بما في ذلك من خلال اعتماد إطار السياسة الاستراتيجية للرابطة في عام 2021 بشأن تعزيز مجتمع متكيف يتسم بمزيد من التفاهم والتسامح والشعور المتبادل بالأهداف الإقليمية بين شعوب الرابطة. وعقب تنفيذ إطار السياسة الاستراتيجية، صدر دليل السياسة الاستراتيجية الذي سعى إلى تحقيق هدف تقييم الرابطة بوصفها مجتمعاً حيوياً تتوفر فيه الفرص للجميع، مع التشديد على التنوع والتسامح والشمول، فضلاً عن قبولها.

ولا تزال ملتزمين بإدانة التحريض على الكراهية بحزم وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان. كما نواصل الإدانة الحازمة لخطاب الكراهية وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان وممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون والدبلوماسية من أجل السلام باعتبارها وسائل فعالة لتحقيق المثل الأعلى لعالم نُحترم فيه المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، فهذا أمر لن نتخلى عنه أبداً على الرغم من محن عالم اليوم الذي يشهد استقطاباً.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

بداية، تود الرابطة أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على تقريره في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/78/591). إننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، يسرنا أن نلاحظ أهمية ونطاق تعزيز ثقافة السلام والحوار والتعاون بين الأديان والثقافات الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

إن لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا فهماً عميقاً لثقافة السلام التي تعتمد عليها بوصفها قيمة أساسية، كما هو منصوص عليه في إعلان الرابطة لعام 1967. فنحن نرى أنها تؤدي دوراً محورياً في تعزيز الوئام والتقدم الإقليمي في إطار مجتمعات بلدان الرابطة. ونظراً لوجود أكثر من 640 مليون نسمة يمثلون العديد من الأعراق والأديان واللغات والثقافات، فإن إحدى السمات المميزة للرابطة تتمثل في تنوعها. ومن خلال تسخير هذا النسيج الحيوي لتراثها، اعتمدت الرابطة شعار "الوحدة في التنوع" مبدأً توجيهياً لها على طريق التحول من رابطة إقليمية للبلدان إلى مجتمع متكامل سلمي ومستقر، كما هو متصور في رؤية مجتمعها لعام 2025. كما نُصّ على هذا المفهوم لتعزيز السلام والاستقرار كذلك في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا التي ساهمت بشكل كبير في هذا المسعى على مدار الـ 47 عاماً الماضية. فبالإضافة إلى الدول الـ 54 التي انضمت إلى المعاهدة حتى

تعزيز التعاون في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وبناء الثقة، بما في ذلك توسيع نطاق تعاوننا المستقبلي من خلال تلك المبادرات.

وأطلقت الرابطة أيضا خطة العمل الإقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن في كمبوديا، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في كانون الأول/ديسمبر 2022. ويسرنا أيضا نجاح انعقاد الحوار الرفيع المستوى للمضي قدماً في تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن في يوغياكارتا بإندونيسيا، يومي 6 و 7 تموز/يوليه 2023 لتعزيز تنفيذ الخطة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وترحب الرابطة أيضا بالدور القيم الذي يضطلع به تحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان وزيادة التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات. وتعرب عن تقديرها لخطينا المشتركة التي وضعها الأمين العام (A/75/982)، وكذلك للموجز السياساتي للخطة الجديدة للسلام. وتدرك الرابطة أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد هذا العام يمثل فرصة ممتازة لإيجاد عالم أكثر أمناً وسلاماً.

ختاماً، وبوصف الرابطة منظمة إقليمية، فإنها تظل ملتزمة بالدخول في حوار هادف مع شركائنا الخارجيين من أجل المساعدة على تعزيز ثقافة عالمية للسلام من خلال الآليات ذات الصلة التي تقودها الرابطة. وننشاطر تطلع المجتمع الدولي إلى تحقيق السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي من خلال تعددية الأطراف والاحترام المتبادل والتسامح والدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة والمصالحة ودعم سيادة القانون. وأود أن أؤكد من جديد التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتعزيز ثقافة السلام واستعدادها للعمل مع المجتمع الدولي من أجل بناء نظام متعدد الأطراف فعال وشامل للجميع يركز على الأمم المتحدة.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة السنوية المهمة بشأن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في ثقافة السلام. أود أيضاً أن أعرب عن امتناني

إننا نواجه حالياً تهديدات خفية ولا حدود لها. وللأسف، يتخذ بعض هذه التهديدات شكل أيديولوجيات ضارة ومتطرفة تشكل تحديات كبيرة للسلام والأمن. وتدين رابطة أمم جنوب شرق آسيا جميع الأعمال الإرهابية، مدركة أن مثل هذه الهجمات، سواء في منطقتنا أو على الصعيد العالمي، تؤكد أهمية التحلي باليقظة في مواجهة هذه التهديدات. وإذ تؤكد الحاجة الماسة إلى تعزيز التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن تحقيق السلام بين الشعوب والأمم يتطلب جهوداً جماعية تتجاوز المساعي الفردية. ولذلك، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالانخراط في حوار مستمر مع شركائنا الخارجيين من خلال الآليات التي تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا بما في ذلك، في جملة أمور، مؤتمر قمة شرق آسيا، وآليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا + واحد، والمنتدى الإقليمي للرابطة والاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول الرابطة.

تلتزم الرابطة أيضاً بمواصلة مشاركتها مع الأمم المتحدة من خلال خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025). ولا تزال الرابطة ملتزمة أيضاً بدعم مبادرات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع دعم الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ونعمل في إطار الرابطة، على إطلاق أول دراسة لمعهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة بشأن الشباب والسلام والأمن. في العام الماضي، واصلت الرابطة تعزيز التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بشأن قضايا السلام والأمن، من خلال مشاركتنا المستمرة مع معهد السلام والمصالحة. تعرب رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن تقديرها الكبير لتنظيم معهد السلام والمصالحة/مسار الأمم المتحدة 1,5 لحلقة العمل الأولى بشأن النهوض بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في الرابطة في فيينتيان يومي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر 2022، وكذلك الاجتماع الذي عقده مؤخراً معهد السلام والمصالحة/مسار الأمم المتحدة 1,5 لأول حوار إقليمي للأمم المتحدة بشأن المناخ والسلام والأمن في الرابطة في جاكارتا يومي 21 و 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وتؤكد الرابطة من جديد التزامها بمواصلة

يفخر المغرب أيضاً بمساهمته الكبيرة في اعتماد وتنفيذ خطط العمل والوثائق والقرارات التي تشكل أساس الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز ثقافة السلام وقيم الاعتدال والاحترام، ومكافحة جميع أشكال التمييز والإقصاء. ومن بين تلك المبادرات الرائدة خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، وإعلان مراكش بشأن حماية الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية، وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، وخطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية.

كما اضطلع المغرب بدور ريادي في صياغة القرارات المناهضة لخطاب الكراهية، وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، مثل القرارين 73/328 و 77/318، اللذين قدمهما المغرب. وتعزز هذه القرارات الحوار بين الأديان والتسامح في مكافحة خطاب الكراهية. واعتمدت الجمعية العامة أيضاً بتوافق الآراء مبادرة مغربية هي القرار 75/309 الذي يعلن يوم 18 حزيران/يونيه اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية. شكّل المنتدى العالمي التاسع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي عُقد في فاس في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، لحظة تاريخية أكدت على أهمية تعزيز الحوار والاحترام والتفاهم بين الحضارات كأساس للسلام والأمن والتنمية. وقد أتاح المنتدى فرصة لإجراء مناقشة متعمقة بشأن استراتيجيات التصدي الفعال لخطاب الكراهية وتعزيز الالتزام بتعزيز تعددية الأطراف من خلال ثقافة السلام. وقد أبرز إعلان فاس، الذي كان الوثيقة الختامية للمنتدى، من بين عناصر أخرى، الأهمية الحاسمة للتعليم، ودور المرأة كوسيط، ودور الرياضة كقناة للسلام والإدماج. وأود أن أشيد بتحالف الحضارات، الذي يضطلع، تحت قيادة السيد ميغيل أنخيل موراتينوس، بدور مركزي في تعزيز ثقافة السلام داخل الأمم المتحدة.

وعلى نفس المنوال، استضافت مدينة مراكش التاريخية في حزيران/يونيه 2023 المؤتمر البرلماني المعني بالحوار بين الأديان، حول موضوع "العمل معاً من أجل مستقبلنا المشترك"، الذي اعتمد

للأمم العام على تقريره (A/78/591). وأشيد ببנגلاديش على تقديمها مشروع القرار A/78/L.57، الذي يؤيده المغرب بقوة وسيواصل المشاركة في تقديمه.

إن ثقافة السلام، التي تضم ركائز الأمم المتحدة الثلاث المتمثلة في السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، هي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمنظمة. وهي تقوم على تعزيز التفاهم السياسي والحوار البناء بين الدول الأعضاء على أساس الاحترام المتبادل والحوار. وتظل المملكة المغربية، بقيادة الملك محمد السادس، ملتزمة بقوة بتعزيز قيم السلام والحوار بين الأديان والثقافات واحترام الكرامة الإنسانية. وبناءً على ذلك، تولي المملكة أهمية كبرى لمكافحة جميع أشكال التمييز وكراهية الأجانب والبغض، ولا سيما ضد الأديان ورموزها المقدسة ورفض الآخر.

لطالما كانت المملكة المغربية نموذجاً للأخوة وملتقى للتفاعل والتبادل بين الثقافات والأديان والحضارات. إن احترام التنوع الثقافي والديني ليس فقط جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للمجتمع المغربي، بل هو متأصل في جوهره. إننا ندعم تعزيز قيم من قبيل السلام والوئام ومعرفة التنوع الثقافي والديني واحترامه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وذلك وفقاً لتوجيهات الملك محمد السادس. إن التعليم أمر أساسي وضروري لكفالة تنمية ثقافة السلام والحفاظ عليها، فضلاً عن مكافحة آفات التمييز والكراهية والتطرف. وعلى هذا النحو، فإن نظام التعليم المغربي يعلم منذ سن مبكرة فضائل الاحترام والانفتاح والتنوع الثقافي والديني وحقوق الإنسان.

لقد اتخذ المغرب خطوات استباقية للمساهمة في عالم أكثر سلاماً من خلال الإصلاحات في المجال الديني. فقد رفع المغرب من مستوى التعليم الديني لتعزيز قيم مثل السلام والتسامح. ولهذه الغاية، أنشأت المملكة، بتوجيه من الملك محمد السادس، مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات. تقدم هاتان المؤسستان برنامجاً متعدد الأبعاد بشأن قيم الانفتاح والوسطية في الإسلام لمئات القيادات الدينية من مختلف الدول الأفريقية والعربية والأوروبية.

وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

نواجه اليوم العديد من التحديات. والتوترات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي، وانعدام أمن الغذاء والطاقة، وتغير المناخ، ليست سوى بعض من هذه التحديات. لقد اتسعت خطوط الانقسام وتفاقت بسبب المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة في العصر الرقمي. وتتطلب ثقافة السلام تطوير فهم أفضل للدوافع المتعددة والمتراصة التي تديم النزاع. والتصدي لهذه التحديات لتحقيق ثقافة سلام عالمية يتطلب منا جميعاً عملاً جماعياً. إن تحقيق التماسك والوحدة الاجتماعية لا يحدث بالصدفة. بل نتيجة جهود متسقة ومدرسة. ولتحقيق هذه الغاية، أود أن أطلعكم على تجارب سنغافورة في تعزيز الروابط داخل مجتمعنا المتعدد الأعراق والأديان.

في الآونة الأخيرة، أشار تحليل لمركز بيو للبحوث لعام 2023 إلى أن السنغافوريين يظهرون مستويات عالية من التسامح والقبول بين الأديان على مقاييس متعددة. وذكرت دراسة مماثلة في عام 2021 أن سنغافورة، على الرغم من تركيبتها المتنوعة، كانت من أقل المجتمعات التي شملتها الدراسة انقساماً. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال دائماً. لقد قطعنا شوطاً طويلاً من السنوات الأولى لاستقلالنا، عندما تحولت التوترات العرقية إلى أعمال شغب. لكننا لم ننس تلك الدروس. لهذا السبب، كرست سنغافورة التزامنا ببناء أمة موحدة، بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الدين، ملتزمين بالبناء ضمن دستورنا وعهدنا الوطني. كما أن لدينا مجلساً رئاسياً لحقوق الأقليات يقوم بفحص جميع التشريعات للتأكد من أنها لا تضر بأي طائفة دينية أو عرقية.

يؤدي المجتمع المدني والجماعات الدينية أيضاً دوراً رئيسياً في جهودنا الرامية إلى بناء الوئام العرقي والديني في سنغافورة. وهذا أمر معترف به أيضاً في المادتين 6 و 8 من إعلان ثقافة السلام. تقوم المنظمة المشتركة بين الأديان، سنغافورة، التي تأسست منذ أكثر من 70 عاماً، ببناء شبكات فيما بين أتباع الديانات المختلفة من أجل مثل هذه المشاركات. لقد أنشأنا دوائر الوئام العرقي والديني في جميع الأقاليم في سنغافورة لتعزيز التفاعل بين الطوائف العرقية والدينية. في العام الماضي، أطلقت حكومة سنغافورة مبادرة "إلى الأمام يا

بيان مراكش (A/77/992، المرفق). وقد ساهمت تلك الوثيقة بشكل كبير في تعزيز التعاون والتفاهم بين مختلف نظم المعتقدات والقيم، مع مراعاة الفرص التي يتيحها الاستخدام المسؤول للأدوات الرقمية.

وفيما يتعلق بموضوع ثقافة السلام، يجب أن نكرر دعوتنا القوية لإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بحل الدولتين الذي يتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود 4 حزيران/يونيه 1967. وتجدد المملكة المغربية والملك محمد السادس، الذي وضعت لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تحت رعايته، الدعوة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين، وتقديم المساعدات الإنسانية بشكل ثابت وكاف لسكان غزة.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على كلمات الملك محمد السادس في رسالته الملكية إلى المؤتمر البرلماني لحوار الأديان الذي عقد في مراكش. قال:

"بنجاحنا في ترسيخ حوار منتج بين الأديان والحضارات، سنقدم أجوبة على العديد من المعضلات والتحديات التي تهدد مستقبل كوكبنا".

وتكتسب هذه الكلمات الملكية أهمية كبيرة قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، حيث يمثل ميثاق المستقبل فرصة حاسمة للبناء على الالتزامات التي تم التعهد بها في مجالات الحوار والتعاون الدولي. ومن الضروري أن يتضمن ميثاق المستقبل خطوات ملموسة وقابلة للقياس لتشجيع وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، باعتباره حجر الزاوية في الاستجابة للآزمات متعددة الأبعاد الحالية والمستقبلية وفي ترسيخ ثقافة السلام وتعزيزها.

السيد تان (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل بروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونشكر بنغلاديش أيضاً على تقديم مشروع القرار المهم هذا (A/78/L.57)، ويسعدنا أن نكون من المشاركين في تقديمه.

ويسعدنا اليوم أن نكون جزءاً من العملية التي ستعتمد فيها الجمعية العامة بتوافق الآراء المتابعة التطلعية لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. ووفقاً للأساس المنطقي لإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، فإن السلام ليس غياب النزاع فحسب، ويتطلب ذلك عملية تشاركية إيجابية وديناميكية يتم بموجبها تشجيع الحوار وحل النزاعات بروح من التفاهم والتعاون المتبادلين.

وبالمثل، فإن بناء السلام يتطلب خطوة أبعد من ذلك لتثبيط جميع العناصر التي تخلق النزاعات. ويشمل ذلك إنشاء البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإدارة النزاعات بشكل سلمي، وهو ما يدعم التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون بناء السلام قادرين على إدارة مرحلة ما بعد الصدمة بعناية، مع تعزيز عملية العدالة عبر الوطنية، وتقوية منظمات المجتمع المدني.

والانتقال من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام يتطلب تحولاً في السلوك الفردي وكذلك الممارسات المؤسسية. إن تعلم العيش في سلام ووثام هو عملية طويلة الأمد وتبدأ بتنمية السلام الداخلي، وتنشئة مواطنين مسالمين ورعاية المواقف التي تعزز توسيع نطاق المبادئ السلمية وتكاملها. ولا شك أن التعليم والتوعية يؤديان دوراً رئيسياً في هذه العملية.

وعلى هذه الخلفية نشهد الانتشار المأساوي للعنف وانتشار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. في حين أن النتائج غير المباشرة لويلات الحرب ملموسة في جميع أنحاء العالم، فإن ممارسات التمييز والتعصب القائمة - بما في ذلك تلك القائمة على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الحصول على الممتلكات أو الإعاقة أو المولد أو غيرها من الأوضاع - لا تزال مستمرة وتفاقت بسبب تأثير الجائحة التي شهدناها قبل بضع سنوات.

وفي هذا السياق، يؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بضرورة أن تكون مجموعة القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تقضي إلى تعزيز السلام بين الأفراد والجماعات والأمم مكرسة

سغافورة"، وهي عملية وطنية تهدف إلى جمع آراء أصحاب المصلحة المتعددين حول أفضل السبل لتحديث ميثاقنا الاجتماعي بطريقة عادلة لجميع شرائح المجتمع. سنستمر في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان والتفاهم المتبادل، فبدون هذه الجهود يمكن أن تؤدي الاختلافات في الرأي إلى الانقسام والشك المتبادل.

كما ساهمت سغافورة في الجهود الرامية إلى تعزيز هذا الحوار على الصعيدين الدولي والإقليمي. وعلى مر السنين، استضافت سغافورة المؤتمر الدولي المعني بالمجتمعات المتماسكة، وهو حدث للحوار بين الأديان والثقافات المتعددة الذي لطالما تضمن وجهات نظر عالمية من مختلف الأطراف المعنية. إننا مستمرون في العمل مع المشاركين في المؤتمر للنهوض بالمنح الدراسية والتعاون بشأن القضايا التي تؤثر على التماسك الاجتماعي، وندعو الدول الأعضاء إلى دعم هذه المبادرة أيضاً. أما على الصعيد الإقليمي، تؤيد سغافورة بشكل كامل الجهود المبذولة مثل خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن ثقافة الوقاية، التي تحدد مجالات التفاهم والعمل بشأن تعزيز ثقافة السلام والتفاهم بين الثقافات، من بين أمور أخرى، فضلاً عن إطار السياسات الاستراتيجية للرابطة بشأن تعزيز جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا قادرة على التكيف وقائمة على المزيد من التفاهم والتسامح والوعي بجدول الأعمال الإقليمية بين شعوب الرابطة.

لا تزال سغافورة ثابتة في التزامها بالحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات. وسنواصل العمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق تطلعاتنا المشتركة إلى ثقافة عالمية للسلام.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان المهاتما العظيم هو الذي قال إن ثقافة الأمة تكمن في قلوب أبنائها وأرواحهم. إننا نجتمع هنا اليوم في منعطف مهم يتمثل في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار التاريخي 53/243، الذي اعتمد بموجبه الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. إن هذا المنعطف المهم يمنحنا الدافع لإعادة النظر في الإشارات الواردة في ذلك القرار إلى كلمات دستور اليونسكو "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"، والتفكير فيما حققه العالم والكيفية التي ينبغي للعالم أن يضع فيها خريطة طريق للسنوات القادمة.

لمنع نشوب النزاعات وتكرار نشوبها، ولا سيما من منظوري المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن. وبصفتنا صانعي سلام، نحن فخورون بشراكتنا مع باكستان التي دامت 20 عاماً في المشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، وآخرها القرار 78/129. واليوم، أصبح هذا القرار أكثر أهمية من أي وقت مضى في مواجهة الاتجاه المتزايد والمثير للقلق المتمثل في كراهية الأجانب والتعصب الديني الذي تدعمه سياسة حركات إثبات الهوية، فضلاً عن ظهور الأيديولوجيات المتطرفة. ونشكر جميع الدول الأعضاء التي تواصل دعم الهدفين الأساسيين للقرار: تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات لتحقيق السلام والاستقرار، وتعزيز الآلية التي تبشر بإجراء حوار بناء عبر تجاوز أكبر الانقسامات. كما نود أن نشيد بالدور المهم الذي تضطلع به اليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات على جميع المستويات.

إن نجاحنا في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة في جنوب الفلبين هو محور تجربتنا في بناء السلام وصياغة مسارات جديدة للتعاون. وبوصف تلك التجربة مساراً رائداً، تجسد منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة رؤية الفلبين لبناء السلام الذي محوره الشعب. وقد أدى الحوار الشامل للجميع الذي يضم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والقيادات الدينية والمجتمع المدني، الذي تم إجراؤه بحسن نية، إلى وضع أساس موثوق ومتين للحكم الذاتي الذي يمهّد الطريق للسلام الدائم والتنمية المستدامة. وقد أدت النساء أدواراً حاسمة كمفاوضات، وباحثات ومنظمات مجتمعية في عملية السلام في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة، مما يثبت ما كنا نقوله هنا طوال الوقت: أنه عندما تكون المرأة على طاولة المفاوضات، يمكن تحقيق السلام واستدامته. وينبغي أن يكون تعزيز المشاركة والقيادة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة والاستثمار فيها جانباً مهماً من جوانب جهودنا لبناء السلام وحفظ السلام.

ستظل الفلبين شريكاً موثقاً به في جهود صنع السلام وبناء السلام وفي تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبناء

في مسيرتنا نحو تحقيق أهدافنا المشتركة. قال الأمين العام السابق كوفي عنان إننا قد نكون لدينا ديانات مختلفة ولغات مختلفة وجلود ملونة مختلفة ولكننا ننتمي جميعاً إلى جنس بشري واحد. ولذلك، فإن تعزيز ثقافة السلام ينطوي على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتقوية الحوار والمصالحة وتعزيز التنمية المستدامة والتعاون. ويؤكد ذلك على أهمية التعليم والتواصل والمشاركة في بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع. لقد بذل بلدي العديد من المساعي وشهد مساهمات ناجحة من الآليات المستقلة المحلية القائمة التي وضعناها. وعلى الرغم من أهمية النجاحات التي تحققت، فإنه من المهم أن نضع في اعتبارنا أن بناء السلام عملية مستمرة يجب رعايتها بعناية لتحقيق النتائج المرجوة.

وينبغي أن يكون مشروع قرار المتابعة (A/78/L.57) الذي

سنعتمده اليوم في الجمعية يتوافق الآراء دعوة واضحة لتشجيع ثقافة السلام عبر الحدود. ووفد بلدي على استعداد لتشاطر خبرتنا الخاصة في هذا الموضوع وتعزيز وترسيخ ما جاء في الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. ولا يزال يحذونا الأمل في أن توفر إجراءات متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام زخماً لتحقيق تطلعاتنا المشتركة خلال هذه الأوقات المضطربة. أود أن أترك الأعضاء مع فكرة مفادها أن احترام التنوع ربما يكون أهم مبدأ أساسي للسلام.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيان

الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر للأمين العام على تقريره

(A/78/591).

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. نكرر دعمنا لجميع الجهود المبذولة لتعزيز ثقافة السلام والحوار والتعاون بين الأديان والثقافات. ونتطلع إلى استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في عام 2025، بما في ذلك تعزيز وتحديث مجموعة أدوات المنظمة

كما إننا لا نزال ثابتين في عملنا من أجل تضيق الفجوات الإنمائية، ودعم الطابع المترابط لأهداف التنمية المستدامة، وتمكين الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، مثل الشباب والنساء وكبار السن والعمال المهاجرين. ولا يمكن دعم ثقافة السلام إلا إذا كانت هناك تنمية مستدامة شاملة لا يتخلف فيها أحد عن الركب. وأود أن أختتم بياني بترديد ما قاله رئيس بلدي مؤخراً بشأن السلام:

”السلام هو أكثر من مجرد وقف الأعمال العدائية. ويتعلق الأمر بإيجاد نظام اجتماعي يقدّر الكرامة الإنسانية ويحسن الحياة ويعزز التقدم. فالسلام لا يتحقق تماماً عندما ينتهي صوت إطلاق النار. إنه يتحقق عندما تُلبي المطالب بحياة أفضل.“

وتقف الفلبين بحزم إلى جانب السلام.

السيد فيشانكاياكيج (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وإذ نحفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، نلاحظ التقدم المحرز في تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات، على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام (A/78/591)، وننتقل إلى مواصلة تحقيق برنامج العمل. وفي خضم الأجواء الجيوسياسية الحالية والاستقطاب المتزايد على مختلف المستويات، تزداد أهمية تعزيز ثقافة السلام. ومن الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي معاً لتحقيق السلام العالمي وتعزيز التزاماته بصون السلام من خلال الحوار والتعاون. وما فتئت تايلند تؤيد الوثائق واستخدام الحوار والوسائل السلمية في معالجة الخلافات، والمصالحة السلمية القائمة على التسامح والاعتدال واحترام التنوع. وفي ذلك الصدد، تود تايلند أن تؤكد على النقاط التالية.

أولاً، ندرك أن تعزيز ثقافة السلام يتطلب تعزيز التفاهم المتبادل والاحترام المتبادل والحوار المستمر. ويجب علينا تعزيز مناخ أكثر

السلام، من بين مبادرات أخرى. منذ عام 1963، تلتزم الفلبين بدورها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتمد توسيع نطاق حضورنا بإفراد حفظ سلام متقنين ومحترفين في الميدان، بمن فيهم حفظة السلام من النساء المدربات تدريباً عالياً. إننا نؤمن بقوة الدبلوماسية، والحوار والمفاوضات السلمية في تسوية النزاعات. كما يمكن لتقديم الدعم السياسي ودعم بناء السلام أن يمنع اندلاع الحرب ويساعد البلدان على الانتقال من النزاع إلى السلام المستدام.

ونشارك في القلق البالغ الذي يساورنا إزاء الخطاب النووي واستمرار تحديث قدرات الأسلحة النووية وصقلها. إن تخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية يجعل من بذل الجهود للحد من خطر الاستخدام النووي حاجة أكثر إلحاحاً. بيد أننا نشدد على أن الحد من الخطر النووي ليس سوى مسار يؤدي بنا إلى نزع السلاح النووي الكامل وليس بديلاً عنه. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضاً التصدي للتهديدات الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والمخاطر الأمنية الجديدة في مجالات الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي، وآفة انتشار جميع الأسلحة، سواء كانت أسلحة صغيرة أو أسلحة خفيفة أو أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

وننتقل إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام كفرصة لرسم طريقنا الجماعي من أجل السلام والتنمية. وكما قيل من قبل، ”لا سلام من دون تنمية، ولا تنمية من دون سلام“. ويتعين علينا التضامن لتجاوز خلافاتنا والالتزام بإنهاء الحرب والقضاء على الفقر ودعم العدالة واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وصون السلام والأمن الدوليين.

وتواصل الفلبين الدعوة بقوة إلى التعاون الدولي والنظام القائم على القواعد، فضلاً عن الشراكات العالمية لتعزيز تعددية الأطراف وسيادة القانون الدولي، بما في ذلك التسوية السلمية للمنازعات الدولية. ونعتقد أن هذا التعاون يكتسي أهمية حاسمة في مساعدة البلدان المتأثرة بالنزاعات، وتعزيز بناء القدرات من أجل التنمية، وتقوية القدرة على مواجهة المخاطر الأمنية.

واليوم، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، نشيد بوفد بنغلاديش على تقديمه مشروع القرار (A/78/L.57)، وننضم إليه في تقديمه، وهو ما يجسد التزامنا المشترك بتلك الخطة الحيوية.

كما أن ثقافة السلام تتوافق مع مبدأ إندونيسيا "بهينكا تونغال إيكّا" أو الوحدة في التنوع، الذي يوجه جهودنا في تعزيز السلام والوئام عبر المشهد الثقافي والديني المتنوع في جميع أنحاء الأرخبيل وخارجه. وإزاء تلك الخلفية، أود أن أشاطركم ثلاثة جهود بالغة الأهمية للنهوض بثقافة السلام - التمكين والكفالة والارتقاء.

أولاً، يجب علينا تمكين المشهد الرقمي من أجل خطة السلام. إن التأثير التحويلي للمنصات الرقمية لا يؤدي إلى سد الفجوات فحسب، بل يعمل أيضاً كمنصة لتوفير طرق مبتكرة لتعزيز السلام والتفاهم والتضامن في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2002، دعمت إندونيسيا مشروع اليونسكو المعنون "وسائل التواصل الاجتماعي من أجل السلام"، الذي يسعى إلى تعزيز قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة المحتوى الضار عبر الإنترنت. وتجسد تلك المبادرة الكيفية التي يمكن بها للتدخلات الرقمية المحددة الهدف أن تنشر قيم السلام والتعاون بفعالية.

ثانياً، ينبغي أن نكفل إقامة شراكات على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل التنفيذ القوي. وتضطلع إندونيسيا بالريادة في البرامج التي تعزز الحوار والتفاهم بين الثقافات. ويتضمن منهجنا التعليمي الوطني، في جملة أمور، نموذجاً لتطبيق التسامح بين الثقافات العرقية والأديان. ويدعم ذلك الالتزام عموم الجهود الإقليمية مثل تلك التي تجسدت في مؤتمر الحوار بين الثقافات والأديان في الرابطة الذي عقد في جاكارتا في آب/أغسطس 2023. ويؤكد ذلك التأزر بين المساعي الوطنية والتعاون الإقليمي على التزام إندونيسيا بتعزيز ثقافة السلام، سواء في الداخل أو عبر المنطقة.

ثالثاً، ينبغي أن نرتقي بمستوى التعاون الدولي نحو مبادرات ثقافة السلام. ومع تزايد الاتصال العالمي، يتزايد أيضاً خطر نشوب النزاعات

ملاءمة لتعزيز الثقة المتبادلة وتمكين الناس والمجتمعات ذات الخلفيات والمعتقدات المتنوعة من العيش معاً في وئام والإسهام في التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتواصل تايلند، بوصفها مجتمعاً متعدد الثقافات، تعزيز الحرية الدينية والتفاهم بين الأديان والتفاهم المتبادل على الصعيد الوطني، على النحو المبين في خطة عملها للمجتمع المتعدد الثقافات للفترة 2023-2027، من أجل تعزيز التعايش.

ثانياً، تساعد ثقافة السلام على تيسير ثقافة المنع. ونعتقد أن ثقافة السلام تساعد على تعزيز الدبلوماسية الوقائية، وهذا يساعد على تعزيز الاستقرار. ولهذا السبب، كانت تايلند عضواً داعماً لتحالف الأمم المتحدة للحضارات ولا تزال ملتزمة بدعم اليونسكو في جهودها الرامية إلى تشجيع التعليم بشأن ثقافة السلام. ولهذا السبب، نعتقد أن تشجيع ثقافة السلام وكذلك الدبلوماسية الوقائية ينبغي أن يكونا جزءاً لا يتجزأ من الجهود الجارية لتعزيز تعددية الأطراف، وبالتالي ينبغي أن يندرج في الميثاق المتوخى للمستقبل والخطة الجديدة للسلام.

وأخيراً، نؤكد على أهمية تعزيز المشاركة على المستوى الإقليمي بغية الإسهام في ثقافة السلام. ويساعد تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين على الترويج لثقافة السلام والبيئات الإقليمية المواتية للسلام والاستقرار الإقليميين. فعملية بناء المجتمعات المحلية في الرابطة، على سبيل المثال، تساعد على النهوض ببيئة وسياسات تقضي إلى زيادة تطوير ثقافة السلام في جنوب شرق آسيا. ولذلك، فإننا نرحب باستمرار الحوار والمشاركة بين المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية لتعزيز أفضل الممارسات وبناء القدرات وتبادل المعلومات فيما يتعلق بثقافة السلام، ونشدد على ضرورة تعزيزها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي الختام، تود تايلند أن تؤكد من جديد استعدادها للعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لتعزيز ثقافة السلام للجميع.

السيدة دانوتيرتو (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ونعرب عن تقديرنا للتقرير المتعمق للأمين العام عن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/78/591).

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه على الرغم من اعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام هما قبل أكثر من ربع قرن، فإنهما لا يزالان وثيقي الصلة بشواغل العالم اليوم، ما دام يكرسان التزامنا المشترك بالقيم المشتركة التي لا تتجزأ بغض النظر عن البيئة السائدة وطبيعة الأزمات الجارية.

وتشهد منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية منذ بضع سنوات تدهوراً مقلقاً في الأمن يتسم باستمرار التهديد الإرهابي الذي انتشر بشكل كبير في جميع أنحاء منطقة الساحل، مما أثر في النهاية على الدول الساحلية، بما في ذلك بلدي توغو. وبالنظر إلى التزام توغو بمثل السلام وقيمه، فإن الحالة الصعبة الراهنة، التي تقدم حكومة بلدي استجابة متناسبة معها، قد مكّنت التوغوليين وغيرهم من مواطني العالم من أن يقدّروا بشكل أكمل أهمية السلام، وهو رصيد ثمين جداً يجب الحفاظ عليه بأي ثمن. وبالنظر إلى هذا السياق دون الإقليمي الصعب، نشرت الحكومة التوغولية استراتيجية لمنطقة الساحل في عام 2021 تهدف إلى إرساء السلام في تلك المنطقة بشكل خاص وفي غرب أفريقيا بشكل عام، استناداً إلى أربعة مسارات رئيسية - التعاون على الصعيدين الإقليمي والاقليمي في خدمة السلام والاستقرار؛ وتصدير الرؤية التوغولية للسلام، أي السلام البناء الذي يتسم بالصدق ويتجاوز مجرد غياب الحرب؛ ودعم عمليات التطبيع السياسي والانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة من خلال الوساطة؛ ودعم الحوكمة المسؤولة لزيادة الإدماج الاجتماعي والسياسي.

ونتيجة لهذه الاستراتيجية، ساهم بلدي في حل الأزمات والنزاعات في القارة الأفريقية. ومن خلال مشاركتها في حل تلك الأزمات والنزاعات، تود توغو أن تُذكر الجميع بأن الملكية والتمكين الأفريقيين هما مفهومان أساسيان لإدارة الأزمات في القارة، وهما منصوص عليهما في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية التي أنشئت بمبادرة من دول الاتحاد الأفريقي، بمهمة توفير الاستجابات الأفريقية للمشاكل الأفريقية في مجال السلام والأمن بشكل شامل. وبالمثل، فإن بلدي، إدراكاً منه لمدى إعادة التشكيل الجيوسياسي لأفريقيا وآثاره على الاستقرار وبغية مواصلة النقاش بشأن السلام والأمن في قارة تشهد مخاض التغيير، فقد

التي يطلق شرارتها سوء الفهم الثقافي والديني. إن النهوض بالتعاون الدولي من أجل مبادرات السلام الثقافية ليس مفيداً فحسب، بل هو أمر بالغ الأهمية. ويجسد القرار المتعلق بتدابير مكافحة كراهية الإسلام (القرار 264/78)، الذي أيدته منظمة التعاون الإسلامي، الحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة. وتُظهر هذه الجهود قوة العمل معاً لمعالجة المسائل الخلافية من جذورها، حيث يمكننا مواجهة الحواجز التي تحول دون التفاهم والوثام بين الثقافات وتقليلها بشكل فعال.

وإندونيسيا على استعداد لقيادة ودعم الجهود العالمية للنهوض بهذه الخطة النبيلة، وندعو جميع الأعضاء إلى تكثيف تعاوننا، والتعلم من بعضنا البعض، وبناء عالم قادر على الصمود وسلمي من أجل أجيالنا المقبلة.

السيد أكابو (توغو) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد توغو أن يشارك في هذه الجلسة العامة المخصصة للمناقشة التقليدية للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام. وتحيط علماً بتقرير الأمين العام (A/78/591)، وتشكر تحالف الأمم المتحدة للحضارات على تنسيق إعداده.

ولا يزال العالم مسرحاً لمجموعة من النزاعات المستعرة في مختلف أنحاء العالم، التي أخفقنا أحياناً في الاستجابة لها نتيجة عجزنا عن التصرف أو افتقارنا إلى الإرادة. ويشاطر الأمين العام تلك الملاحظة بشأن استمرار النزاعات في جميع أنحاء العالم، ويشدد في تقريره أيضاً على أنها تحدث في سياق دولي يتسم بتسارع الرقمنة والذكاء الاصطناعي. وتواصل توغو، من جانبها، التأكيد من جديد على معارضتها للحرب وجميع التهديدات للسلام. إن التزامها بالسلام والقيم الجوهرية للسلام هو جزء من التقاليد الدبلوماسية الطويل الأمد التي لم تحيد عنها بلدنا قط. ولذلك، أود، بالنيابة عن حكومة توغو، أن أكرر تأييد بلدي لمبادرات السلام على جميع المستويات في البيئة الدولية المتزايدة التعقيد، التي تتميز بظهور تهديدات جديدة يجب أن تكون إزالتها جزءاً من رؤية جيوسياسية متجددة. ومن هذا المنطلق، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد تأييده للموجز السياساتي للأمين العام بشأن "خطة جديدة للسلام"، الذي يقترح استجابات تتكيف مع البيئة المتغيرة، ويمكن أن يسهم في إرساء ثقافة سلام بصورة دائمة.

السلام. وبالمثل، وبغية كفالة منع نشوب النزاعات وحلها بفعالية وإرساء ثقافة سلام مستدامة، فإننا نعتقد أن أي إجراء يُتخذ في سياق أزمة أو نزاع ينبغي أن يسهم في حلها وليس في إدامتها أو تفاقمها. وفي ذلك الصدد، من المهم تضمين إجراءات بناء السلام في نهج مناسب يأخذ بعين الاعتبار الأسباب الجذرية للآزمات والنزاعات.

وعلاوة على ذلك، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء - لا سيما الدول العظمى - إلى الالتزام بكفالة ألا يقتصر نزع السلاح الذي نتوق إليه على التجديد المستمر للالتزامات النظرية التي اعتدنا للأسف على رؤيتها، بل أن يتحول إلى واقع ملموس من خلال التنفيذ العملي لتلك الالتزامات. بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا الإصرار على ضرورة احترام ليس فقط سيادة كل دولة، بل أيضاً تنوعنا المجتمعية التي تتوافق مع الحقائق الثقافية التي يجب علينا أن نتعلم مراعاتها وليس احتقارها. ولذلك، فإن بلدي يؤيد الحوار فيما بين الثقافات لتعزيز ثقافة سلام حقيقية. وقبل كل شيء، يجب أن يتجلى الالتزام بالسلام الذي نواصل إعلانه من خلال أفعال ملموسة لتكريس قيم ثقافة السلام. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها بشأن النزاعات القائمة منذ أمد طويل أو التي نشبت مؤخراً، ويدعو إلى تعزيز تلك الحلول التوفيقية بغية تيسير الحل السلمي والدائم لتلك النزاعات. وفي ضوء مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيكون لحظة حاسمة في تاريخنا، فإننا ندعو إلى السلام أينما يحدث النزاع في العالم ويقوض الجهود التوافقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولتحقيق هذه النتيجة، هناك حاجة إلى التزام جماعي وعمل شامل ومستدام، على نحو ما ذكره الأمين العام في تقريره.

وختاماً، أود أن أستعرض الكلمات الحكيمة للرئيس السابق نيلسون مانديلا، التي تؤكد على أهمية السلام والبناء بدلاً من التدمير: "من السهل جداً الكسر والتدمير. الأبطال هم أولئك الذين يصنعون السلام ويبنون". وسيقف بلدي، توغو، دائماً إلى جانب السلام.

السيد سوبيرون غوسمان (كوبا) (تكلم بالإسبانية): بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، أود أن أصرح بما يلي بصفتي الوطنية.

أطلق، بدعم من شركاء آخرين، منتدى لومي للسلام والأمن الذي عقد دورته الأولى في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحظيت جهود توغو لتعزيز السلام باعتراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي أعلنت لومي عاصمة للسلام والوساطة والحوار والتسامح في الدورة الثالثة لمنتداه بشأن التعليم من أجل ثقافة السلام من خلال الحوار داخل الأديان وبين الأديان، الذي عقد في لومي في الفترة من 27 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وعلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى الاستجابة الأمنية للتهديد الإرهابي التي أنشئت للدفاع عن سلامة البلد وحماية سكانه، اعتمدت حكومة بلدي في عام 2022 استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف، والتي تتولى لجنة مشتركة بين الوزارات تنسيق تنفيذها. وفي العام نفسه، تم إنشاء وحدة لتحليل المخاطر بدعم من وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية لتعزيز تبادل المعلومات بين الخبراء من توغو والبلدان الأخرى بشأن التطرف العنيف والإرهاب.

إن إرساء ثقافة السلام يتطلب بلا شك تهدئة البيئة الدولية، التي يظل استقرارها مهدداً بسبب عدم حل عدد من المشاكل التي نود أن نلفت انتباه الجمعية العامة إليها.

أولاً، نحث على احترام تعددية الأطراف، وهي الأساس الذي قامت عليه المنظمة. وبالنسبة لتوغو، يتطلب ذلك إصلاح مجلس الأمن. ومن غير المقبول أن تتمتع ثلثة من الدول داخل ذلك الجهاز، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، بحقوق مفرطة لا تضر بالمساواة في السيادة فحسب، بل أيضاً بتعددية الأطراف. ولذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً التزام توغو بالموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو الوارد في توافق آراء إيزولوني وإعلان سرت.

ثانياً، يشدد وفد بلدي على ضرورة إعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية وآليات حل النزاعات بالطرق السلمية. ومن هذا المنظور، فإنه يرحب بالمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة، بما في ذلك موافقة الجمعية العامة على تخصيص 50 مليون دولار سنوياً لبناء

لقد اضطّر الشعب الكوبي، بسبب تجروءه على الدفاع عن حقه في السير في طريقه الخاص وفي أن يكون حراً حقاً، إلى المعاناة لأكثر من 70 عاماً على يد الولايات المتحدة نتيجة لفرض أطول حصار اقتصادي وتجاري ومالي على أي بلد، مع تأثير مباشر ويومي وسليبي جداً على نوعية حياة الكوبيين. إن سياسة العداء الدائم تلك، التي تصاعدت بشكل انتهازي خلال الجائحة ومع إدراج كوبا غير المبرر في القائمة الاحتياطية للدول المفترضة الراعية للإرهاب، إلى جانب أعمال التضليل والحرب غير التقليدية التي يتم تدبيرها وتمويلها من الولايات المتحدة لتعزيز عدم الاستقرار، والتحرّيش على العنف، وتخريب نظامنا الدستوري، يتعارض مع مفهوم ثقافة السلام. وفي مواجهة هذا العداء المستمر، دافعت كوبا دائماً وستظل تدافع عن سيادتها وحقوقها في العيش بسلام، مستخدمة نموذج البلد الذي اختاره شعبنا بحرية.

وبلدي ملتزم التزاماً قوياً بتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، للذين يظان وثيقي الصلة تماماً بالعالم المضطرب الذي نعيش فيه. كما نؤكد من جديد على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي وقعه رؤساء دول وحكومات بلدان منطقتنا في هافانا عام 2014، وندافع عن ذلك. لكن سيظل عالم يسوده السلام خيالا حتى يتم إعطاء الأولوية لتعددية الأطراف والتعاون، واحترام اختلافاتنا المشروعة، والتوقف عن الترويج لشهوات الهيمنة. إن ثقافة السلام لا يمكن أن تقتني ثمارها إلا إذا كان هناك سلام وعدالة للجميع، بما في ذلك الشعب الفلسطيني الذي نؤكد من جديد له تضامناً كاملاً معه.

السيدة المها مبارك آل ثاني (قطر): نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة. ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام على تقريره المُقدم في إطار البند المعني بثقافة السلام (A/78/591)، وما يستعرضه من معلومات هامة بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة والإجراءات المُتخذة من أجل تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، والإنجازات والتحديات. كما نود أن نعرب أيضاً عن شكرنا لبنغلاديش على جهودها المُقدرة في تقديم مشروع القرار A/78/L.57 المعروف

لقد ناقشت الجمعية العامة أمس حق النقض البغيض الذي استخدمته الولايات المتحدة بشأن قبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة (انظر A/78/PV.74 و A/78/PV.75). ولا شيء أبعد عن تعزيز ثقافة السلام من ذلك التصرف، الذي يُظهر، من ناحية، عدم وجود التزام حقيقي بحل الدولتين، ومن الناحية الأخرى، ويُبين مرة أخرى أن الولايات المتحدة متواطئة في الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني مع الإفلات التام من العقاب وأمام أعين المجتمع الدولي. ومن السخف الاعتقاد بأنه يمكن أن تكون هناك ثقافة سلام في الوقت الذي لقي فيه 34 000 شخص - غالبيتهم من النساء والأطفال - بالإضافة إلى العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة حتفهم نتيجة للهجمات العشوائية التي شنتها إسرائيل في غزة، أو في الوقت الذي تجري فيه محاولات للتقليل من شأن ممارسات إسرائيل الاستعمارية والفصل العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين وانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، أو تبريرها على مدار سبعة عقود.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة والإنصاف للجميع. ولا يمكن أن يكون هناك سلام أو أي آفاق لبناء ثقافة تمكن من تحقيق السلام إذا تم تقويض مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصد ومبادئ القانون الدولي، أو إذا تم الاحتجاج بهما بشكل انتقائي وتمييزي. كما لا يمكن أن تكون هناك ثقافة سلام بينما يجري الترويج لخطط زعزعة الاستقرار، وأساليب الحرب غير التقليدية وتغيير الأنظمة المشكلة بشكل مشروع، أو بينما يجري التلاعب بمسألة حقوق الإنسان واستخدامها ضد البلدان النامية في نفس الوقت الذي يوجد فيه صمت متواطئ فيما يتعلق بالفظائع التي ترتكبها البلدان الغنية. كما يشكل الترويج للاستثنائية الكاذبة وخطاب الكراهية وأفكار التفوق العرقي والأفكار العنصرية والمعادية للأجانب اعتداءً مباشراً على ثقافة السلام. كما أن فرض تدابير قسرية انفرادية كأداة لممارسة الضغط لا يساهم في ثقافة السلام. وتتعارض تلك التدابير مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فهي تنكر المساواة في السيادة وترتكز على التفوق الأخلاقي المفترض للبعض على البعض الآخر، مما يقوض روح ثقافة السلام ذاتها.

ونعتمد هذه الفرصة لنشير بأن ثقافة السلام ليست مجرد غياب للنزاع والعنف، بل هي جهد مستمر لبناء مجتمعات مرنة وشاملة للجميع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة واحترام حقوق الإنسان ومحاربة أوجه الظلم الاجتماعي وخطاب الكراهية والإرهاب والعنف ونشر المعلومات الكاذبة والمحرّضة على العنف. إن هناك مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي تتمثل في تحديد الفرص وإيجاد الطرق المناسبة لاستخدامها بالشكل الأمثل لنشر ثقافة السلام في كافة المجالات، بما في ذلك توفير فرص التعليم الجيد والشامل للجميع، بمن فيهم النساء والفتيات، وإشراك الشباب وتطوير الأنظمة الصحية والوصول إليها، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وتعزيز أهمية دور الرياضة في بناء ثقافة السلام والتضامن والتسامح والاندماج الاجتماعي والتفاهم بين الشعوب. إن تحقيق التقدم في مختلف هذه المجالات يصب في النهاية في الجهود الدولية الرامية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ختاماً، لن تألو دولة قطر جهداً لمواصلة التعاون مع كافة الدول الأعضاء لتعزيز ثقافة السلام والتفاهم العالمي، مؤكداً على أهمية الجهود المشتركة لتحقيق التقدم المشترك نحو عالم أكثر سلاماً وتفاهماً وبناء عالم يسوده السلام والعدالة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب باكستان بالنظر في هذا البند المهم من جدول الأعمال بشأن ثقافة السلام. ونشكر الأمين العام على التقرير الوارد في الوثيقة A/78/591. إن تحقيق ثقافة السلام، على النحو المبين في المادة 3 من الإعلان المتعلق بثقافة السلام، يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالالتزام بالمقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

ومن المؤسف أن العالم يشهد تصاعداً في الكراهية والعنف والحرب على الرغم من رغبتنا التي أعربنا عنها بالإجماع في تعزيز ثقافة السلام. فهناك أكثر من 300 نزاع مستعر في مختلف أنحاء العالم. ويتعرض حق الشعوب في تقرير مصيرها للقمع بوحشية،

أمامنا اليوم حول "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام". ويسر دولة قطر الانضمام إلى الدول المقدمة لمشروع القرار. ونؤكد التزام دولة قطر الراسخ بتعزيز قيم السلام والتسامح والتفاهم الدولي.

وتؤمن دولة قطر بأن ثقافة السلام تشكل جسراً حيوياً لتعزيز التواصل بين الشعوب والثقافات المتنوعة. كما نرى أن التنوع الثقافي يعزز الفهم المتبادل ويسهم في تعزيز روح التعايش السلمي بين الأمم والشعوب.

وتعدّ دولة قطر منبرا للحوار الدولي وهي تواصل جهودها للتشجيع على تبادل الخبرات والثقافات كوسيلة لبناء جسور التفاهم بين مختلف الثقافات من خلال إقامة فعاليات ثقافية وتعليمية متنوعة تساهم في الترويج لقيم الاحترام المتبادل والتسامح. وتؤكد دولة قطر على أهمية دور التعليم في تعزيز ثقافة السلام، حيث يمكن للتعليم أن يكون وسيلة فعالة لتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي. ومن هذا المنطلق، تسعى دولة قطر من خلال دورها الفعال في المجتمع الدولي إلى تعزيز مفهوم السلام والتفاهم سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي من خلال دعم المبادرات التي تعزز فرص الحصول على التعليم النوعي للملايين من الطلاب.

وتتظر دولة قطر بأهمية بالغة نحو تعزيز ثقافة السلام في العصر الرقمي. ونرى أن من المهم تقييم ومناقشة مدى التأثير الذي يحدثه التحول الرقمي في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام اللذين اعتمدا في عام 1999، وكيفية استثمار التكنولوجيا الرقمية وأدواتها في تعزيز ثقافة السلام ومكافحة العنف وخطاب الكراهية. إن التحول الرقمي المطرد الذي يشهده العالم اليوم يشكل بعداً آخر لثقافة السلام ويحتوي على تحديات وفرص بنفس الوقت، مما يتطلب تضامناً وجهود المجتمع الدولي لتحديد السبل الأمثل للتعامل معه.

وتدعم دولة قطر كافة الجهود المبذولة في سبيل الترويج لثقافة السلام، من خلال التزامها الكامل بالتنفيذ الفعال للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

العنف والكراهية ضد المسلمين. وقد تجلّى ذلك بوضوح في سلسلة المذابح التي وقعت في عام 1992، عندما دمر مسلحون بقيادة منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ مسجد بابري التاريخي في أيوديا وقتلوا أكثر من 1 000 مسلم في أيوديا وبومباي، وفي عام 2002، عندما قُتل أكثر من 2 000 من الرجال والنساء والأطفال المسلمين بلا رحمة في غوجارات، حيث كان السيد مودي الوزير الأول للولاية. ومُنعت هيئة الإذاعة البريطانية من التعليق على تلك المذبحة وأجرت الحكومة الهندية تحقيقاً معها بتهمة التهريب الضريبي. وفي نيسان/أبريل 2020، قُتل عشرات المسلمين في نيودلهي أمام أعين العالم دون عقاب وبتواطؤ رسمي.

لقد أصبح قمع المسلمين والمسيحيين الآن ممنهجا ومتفشيا في الهند. وقد صُمم كل من قانون الجنسية والسجل الوطني لتجريد المسلمين من الجنسية واعتقالهم أو طردهم في نهاية المطاف. وقد قُمت الاحتجاجات ضد تلك القوانين التمييزية بوحشية. إن حراس البقر يعدمون المسلمين ويقتلونهم ويعتدون عليهم في ظل استحسان رسمي. ويتعرض الرجال المسلمون للاضطهاد جراء ما يسمى بـ "جهاد الحب" لمنعهم من الزواج بنساء هندوسيات. وقد دعت الجماعات الهندوسية المتطرفة صراحة إلى الإبادة الجماعية للمسلمين. وقد حذرت منظمة مرصد الإبادة الجماعية من إمكانية حدوث إبادة جماعية للمسلمين في الهند وفي إقليم جامو وكشمير المحتل. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، أجمع رئيس الوزراء مودي نفسه الكراهية والعنف ضد المسلمين، واصفا إياهم بالمتسللين الذين سيأخذون ثروات الرجال والنساء الهندوس.

وهناك حملة رسمية للقضاء على التراث الإسلامي النفيس في الهند، وهي جزء من حملة الهندوتفا للتفوق العرقي الهندوسي. ويعاد كتابة كتب التاريخ المدرسية لإزالة الإشارات إلى حكام الهند المسلمين وفترة الحكم الإسلامي المجيدة. وتُستبدل أسماء الأماكن الإسلامية بأسماء هندوسية. ولم تقش المحكمة العليا الهندية في معاقبة أولئك الذين دمروا مسجد بابري التاريخي فحسب، بل وسمحت لهم ببناء معبد رام في موقع المسجد المدمر. واقتتحت رئيس الوزراء مودي ذلك المعبد وسط ضجة كبيرة في وقت سابق من هذا العام. وبعد بضعة أيام، دُمر

لا سيما في فلسطين وجامو وكشمير. ونشهد انتشار التمييز والتعصب وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام حتى في الديمقراطيات الناضجة.

وقد بادرت باكستان والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ القرار 76/254، الذي حدد يوم 15 آذار/مارس يوماً دولياً لمكافحة كراهية الإسلام. وفي ذلك التاريخ، في وقت سابق من هذا العام، اتخذت الجمعية العامة القرار 78/264، بشأن تدابير مكافحة كراهية الإسلام. ونتطلع إلى تعيين المبعوث الخاص للأمين العام لمكافحة كراهية الإسلام والشروع في خطة عمل لمكافحة كراهية الإسلام.

ولا يسع العالم إلا أن يشعر بقلق بالغ إزاء مظاهر كراهية الإسلام التي تُقر رسمياً في الهند. فمنذ أن تولت حكومة حزب بهاراتيا جانانا - راشتريا سوايامسيفاك سانغ مقاليد الحكم في عام 2014، تفشت الممارسة الممنهجة للكراهية والقمع والعنف ضد 200 مليون مسلم في الهند وغيرهم من الأقليات - من المسيحيين وطبقة الداليت المنبوذة - مدفوعة بأيديولوجية الهندوتفا. وقد عبّر غولوالكار، أحد أنصارها الأوائل، صراحة عن تلك الأيديولوجية، المستوحاة من الفاشية الأوروبية التي ولدت قبل قرن من الزمن وبالتزامن معها، وذلك بالكلمات التالية: "يجب أن تتبنى الأعراق الأجنبية في هندوستان ثقافة الهندوس ولغتهم ... ويجب أن يكون شغلها الشاغل هو تمجيد العرق الهندوسي والثقافة الهندوسية ... أو بإمكانهم أن يبقوا في البلد تحت إمرة الأمة الهندوسية في خضوع تام، دون المطالبة بأي شيء ولا حتى حقوق المواطنة."

واليوم تُتطبق هذه الأيديولوجية بشكل ممنهج في الهند في عهد مودي. وتقودها المنظمة الأم لحزب بهاراتيا جانانا الحاكم، راشتريا سوايامسيفاك سانغ، التي تمتلك ميليشيات مخصصة لها تضم 600 000 من المتطوعين المتعصبين. وقد كان أحد أعضائها هو من اغتال المهاتما غاندي. وقد بُني ضريح للقاتل. والواقع أن المنظمة قد مهدت على مدار السنوات الخمسين الماضية، منذ حظرها بوصفها منظمة إرهابية، لحزب بهاراتيا جانانا للوصول إلى السلطة باستخدام

ولن تكون الحالة في إقليم جامو وكشمير المحتل طبيعية أبداً ما لم يُسمح لشعب إقليم جامو وكشمير بممارسة حقه في تقرير المصير من خلال إجراء استفتاء عام تحت رعاية الأمم المتحدة، على نحو ما دعت إليه عدة من قرارات مجلس الأمن وقبلته الهند. ويشكّل نزاع جامو وكشمير جرحاً مفتوحاً يمكن أن يسفر مرة أخرى عن اندلاع نزاع كارثي بين باكستان والهند. ولا بد من حله على وجه السرعة، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ورغبات الشعب الكشميري.

وبدلاً من السعي إلى إيجاد حل سلمي لنزاع جامو وكشمير، لجأت الحكومة المتطرفة لحزب بهاراتيا جاناتا - راشتريا سوايامسفياك سانغ - إلى الحرب والعدوان على باكستان. وقد هدد وزير الدفاع الهندي بالاستيلاء على الجزء الخاضع للإدارة الباكستانية من جامو وكشمير؛ كما هدد قائد الجيش بعبور خط المراقبة.

وتعمل الهند على تكديس منظومات أسلحة جديدة ومنظورة بذريعة احتواء الصين - كما يقول البعض، لكن كافة تلك المنظومات تقريباً منشورة ضد باكستان. وقد انتهجت القوات المسلحة الهندية عقائد خطيرة، منها عقيدة "التشغيل على البارد" التي تتوخى شن هجوم مباغت على باكستان، وعقيدة أخرى تتوخى خوض "حرب محدودة في ظل تواعد نووي". ولإكراه باكستان وتعطيل الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، تقوم الهند بتمويل ورعاية الجماعات الإرهابية، لا سيما حركة طالبان باكستان وجيش تحرير بلوشستان، لشن هجمات في باكستان عبر حدودنا الغربية. وقبل يومين، أبلغ وزير خارجية باكستان مجلس الأمن والأمن العام ورئيس الجمعية العامة بحملة الاغتيالات المحددة الأهداف التي تشنها الهند في باكستان.

ولا يقتصر الإرهاب الذي تمارسه الدولة خارج حدودها الإقليمية على باكستان. فقد امتد ليشمل اغتيالات للمعارضين السياسيين في كندا، ومحاولات اغتيال في الولايات المتحدة وربما في بلدان أخرى. وقد ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن رئيس الوزراء مودي قال ما يلي لأعضائه المهللين الأسبوع الماضي:

"اليوم، حتى أعداء الهند يعرفون أن هذا هو مودي؛ وهذه هي الهند الجديدة؛ الهند الجديدة التي تأتي إلى عقر دارك لتقتلك."

مسجد كونجي في دلهي الذي يبلغ عمره 500 عام بتصريح رسمي واضح. وتسعى الجماعات الهندوسية إلى تحويل المساجد الأخرى، مثل المسجد الذي يقع في فاراناسي، إلى معابد هندوسية. إن آلاف المساجد والمواقع الدينية الإسلامية الأخرى في مختلف أنحاء الهند معرضة للخطر. وهنا نحث الأمين العام على تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية.

ولم تسلم الأقلية المسيحية في الهند من الأمر أيضاً. ويفيد مرصد الإبادة الجماعية أن 249 كنيسة في مانيبور تعرضت، في كانون الثاني/يناير 2023، للتدمير في غضون 36 ساعة. وكان هناك 525 اعتداء على المسيحيين في الهند عام 2023. ويواجه الداليت تمييزاً وعنفًا مماثلين، كما تتصاعد الكراهية ضد السيخ مرة أخرى.

وقد أوجح تطرف الهندوتفا ما يتعرض له شعب إقليم جامو وكشمير المحتل من قمع. ونشرت الهند 900 000 من قواتها، عقب اتخاذ التدابير الانفرادية وغير القانونية في 5 آب/أغسطس 2019 لضم إقليمي جامو وكشمير، لفرض ما تسميه على نحو يندّر بالسوء "الحل النهائي" لكشمير. إن الاحتلال الهندي وحشي ومتغلغل. ولا يزال كافة قادة حركة "حريات" المناادية بالتحرك قابعين في السجون. وقد توفي عدة منهم في ظروف مريبة أثناء احتجاز الهند لهم. واختطف أكثر من 13 000 شاب كشميري وتعرض الكثير منهم للتعذيب. ويُقتل المئات من الكشميريين الأبرياء خارج نطاق القضاء كل عام، مع إفلات المجرمين من العقاب، في مواجهات وهمية وعمليات تطويق وتفتيش. وقد عمّمت باكستان على الأمم المتحدة ملفاً مفصلاً يتضمن أدلة ملموسة على أكثر من 2 400 جريمة ارتكبتها مسؤولون هنود أسماؤهم معروفة في إقليم جامو وكشمير المحتل.

وقد وثقت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في إقليم جامو وكشمير في تقريرين صادرين عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وعدة تقارير صادرة عن المقررين الخاصين التابعين لمجلس حقوق الإنسان. وما فتئت الهند ترفض طلبات إتاحة إمكانية الوصول إلى إقليم جامو وكشمير المحتل التي يقدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقرران الخاصان. ومع ذلك، تزعم الهند زوراً أن الحالة طبيعية في إقليم جامو وكشمير المحتل.

مصر أحد الداعمين الرئيسيين لتحالف الأمم المتحدة للحضارات ودور التحالف في تعزيز الحوار والتفاهم، بما في ذلك الحوار بين الثقافات والأديان، لا سيما في عصر نشهد فيه، مع الأسف، تصاعدا في خطاب الكراهية والتمييز والعنصرية وكراهية الأجانب والأيدولوجيات المتطرفة والعنف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موهوموزا (أوغندا).

إننا نجتمع اليوم في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بثقافة السلام، ولكن في غياب السلام مع الأسف. فقد أسفرت حرب الإبادة الجماعية الدائرة حاليا ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، التي تدور رحاها منذ أكثر من سبعة أشهر دون أن تلوح في الأفق أي نهاية وشيكة، عن مقتل أكثر من 30 000 مدني، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال. وقد جاءت حرب الإبادة الجماعية العدوانية هذه نتيجة خطاب يجرّد الشعب الفلسطيني من إنسانيته - وهو ما سبق اندلاعها ورافقها أيضا. ويقع ذلك على الطرف النقيض تماما من ثقافة السلام. يشكّل وقف الحرب في غزة ضرورة حتمية للمجتمع الدولي والتزاما على عاتق الدول يستند إلى امتثالها الواجب للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولما يمليه الضمير الإنساني. ولكي يتسنى للسلام أن يسود، يجب أن يتمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ومن الثابت أن السلام لا يعني غياب النزاع. فالواقع أن السلام عبارة عن متوالية تتطلب بذل الجهود وتهيئة البيئة المواتية للحفاظ عليه. ويرتكز السلام على تعزيز الحوار والتفاهم واحترام التنوع الثقافي بهدف تعزيز الانسجام والتماسك الاجتماعي والاستقرار. وقد شهدنا خلال العام الماضي وحده تصاعدا في خطاب الكراهية والأعمال النابعة من كراهية الإسلام، التي تغذيها الأيدولوجيات المتطرفة والتروءد في اتخاذ خطوات ملموسة نحو منع هذه الأعمال ومحاسبة مرتكبيها. تسفر هذه الأعمال عن انعدام الاستقرار الاجتماعي والتوترات ونشوء حلقة مفرغة من العنف، ومن ثم فإنها تتعارض مع ثقافة السلام.

وأؤكد أن تلك الهند الجديدة كيان خطير. إنها مصدر خالص لانعدام الأمن لا للأمن. ومن المرجح أن تؤدي غطرسة الهند وعدوانيتها وشعورها بالإفلات من العقاب إلى نشوب نزاع على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

فقد أسفر استرضاء قوى الفاشية والنازية واستيعابها قبل 100 عام عن نشوب الحرب العالمية الثانية. وتوضح الإبادة الجماعية في غزة العواقب المترتبة عن السماح للأنظمة المتطرفة بالإفلات من العقاب. وما لم تواجه فاشية الهندوتفا معارضة وما لم نضع حدا لشعور الإفلات من العقاب السائد لدى حزب بهاراتيا جانانا ونوفر الحماية للمسلمين الهنود من خطر الإبادة الجماعية ونجد حلا للنزاع الكشميري بالوسائل السلمية، فإن انتشار العنف والنزاع على نطاق أوسع في جنوب آسيا سيشكل خطرا حقيقيا وقائما. وما يحدث في جنوب آسيا لن يبقى في جنوب آسيا. وفي عالمنا المضطرب، لا يشكل تعزيز ثقافة السلام أمرا مرغوبا فيه فحسب، بل إنه أمر حتمي. ويجب أن تعزز استراتيجيتنا بقوة قيم السلام والوثام في إطار من الحوار بين الحضارات، لكن لا بد من أن نواجه ونعكس مسار قوى الظلام المتمثلة في الفاشية والعدوان والاحتلال وما تشكّله من تهديد للسلام والازدهار والاستقرار والحفاظ على نظام عالمي قائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب

عن بالغ تقديري لبنغلاديش على تقديمها مشروع القرار السنوي بشأن "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" (A/78/L.57) وللدول الأخرى التي تضطلع بدور رائد في المبادرات الرامية إلى إثراء جدول أعمال تعزيز ثقافة السلام داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

إن مصر، بإيمانها الراسخ بكون قيمة السلام ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار وعنصرنا رئيسيا في تطور الأمم، تشكّل أحد أهم مقدمي هذه المبادرات والقرارات والمروجين لها، سواء تحت رعاية الأمم المتحدة أو على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف. هذا علاوة على أن

الدول على تفضيل بذل المساعي الدبلوماسية والتواصل على المواجهة أو الحرب. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ظل النزاعات الدائرة في جميع أنحاء العالم، التي تتطلب التواصل المفتوح والحوار والاحترام المتبادل من أجل بناء سلام دائم. ويؤكد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام ما للحوار والتفاهم بين الثقافات من قدرة كفيلة بإحداث تحول في مجال منع نشوب النزاعات وتعزيز التنمية المستدامة. وفيما يتعلق ببلدي، الهند، فإن ثقافة السلام متجذرة بعمق في تاريخها الحافل وتقاليدها المتنوعة ومبادئها الفلسفية العميقة.

وتروج النصوص الهندية القديمة، مثل الفيدا والأوبانيشاد، لقيم الوئام والرحمة واللاعنف - وهي المبادئ التي شكلت روح بلدي. ولا تزال عقيدة "أهيمسا"، التي نادى بها المهاتما غاندي، تمثل حجر الأساس لالتزام الهند بالسلام. ومع ما تتسم به من تنوع ديني ولغوي رائع، فإن الثراء الثقافي للهند شهادة على التسامح والتعايش. فأعياد مثل ديوالي وعيد المسلمين وعيد الميلاد والنوروز تتخطى الحدود الدينية، فيجري الاحتفال بأفراح مشتركة بين مجتمعات محلية متنوعة. ويساهم تعدد اللغات واللهجات والمطابخ في الهند، إلى جانب نسيجها الغني بالأعراق والألوان والمناظر الطبيعية، في مرونة مزيج الثقافة الهندية وثنائه.

إن الهند ليست محل ميلاد الهندوسية والبوذية والجانية والسيخية فحسب، بل إنها أيضا معقل للإسلام واليهودية والمسيحية والزرادشتية. لقد كانت تاريخيا ملجأً للأديان المضطهدة، مما يدل على احتضانها الطويل الأمد للتنوع. ولذلك، نشي على بنغلاديش لتقديمها مشروع قرار اليوم، المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" (A/78/L.57)، الذي تفخر الهند بالمشاركة في تقديمه.

إننا، في عالمنا اليوم، نواجه تحديات كبيرة ناشئة عن التوترات الجيوسياسية والتنمية غير المتكافئة. ويتطلب تنامي التعصب والتمييز والعنف على أساس الدين أو المعتقد اهتمامنا العاجل. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء تصاعد الهجمات على المواقع المقدسة، بما في ذلك الكنائس والأديرة والغوردوارا والمساجد والمعابد والكنس اليهودية.

إن حجم التحديات العالمية التي يواجهها عالمنا اليوم تتطلب منا أن نتخذ موقفا، لا للاستجابة لها فحسب بل وللعمل بشكل استباقي على الحيلولة دون تدمير ثقافة السلام وتخريبها.

إن مبادئ منظومة الأمم المتحدة - السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان - يعزز بعضها بعضا، كما نعلم جميعا، وتترابط فيما بينها. وبناء على ذلك، ينبغي للإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي أن تترادف على تلك الجبهات الثلاث. وينبغي أن تركز على تعزيز التنمية الاجتماعية، من بين أمور أخرى، بما في ذلك عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية؛ والنهوض بالحوار الاجتماعي؛ والقضاء على الفقر؛ ومنح تعويضات عن المظالم التاريخية بين الدول؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للخطاب المتطرف والإرهاب وأوجه عدم المساواة الهيكلية بين الدول، مع إيلاء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في التنمية. ويتطلب النهوض بثقافة السلام بذل جهود متواصلة في مجالات التعليم والتوعية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتمكين المرأة وإشراك الشباب والجهات الفاعلة ذات الصلة على المستويات المحلية والمجتمعية والوطنية والدولية. ولا يمكن المبالغة في تأكيد دور القيادات الدينية والمجتمعية والمثقفين والأوساط الأكاديمية وقادة الرأي في ذلك السياق. ولا يمكن تجاهل دور منصات التواصل الاجتماعي وتأثيرها وما يترتب عنها من مسؤوليات يتعين على الدول وقطاع الأعمال تحملها. وبينما نخطط بعمق في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل وميثاق المستقبل والمناقشات حول الاتفاق الرقمي العالمي، ينبغي أن نركز بقوة على مقومات تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم واحترام التنوع الثقافي وسيادة الدول وحققها في تحديد نماذجها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية دون إكراه.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام مصر الكامل بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والإخاء، بما يثمر في نهاية المطاف عن تعزيز ثقافة شاملة للسلام.

السيدة كامبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتفقون معي على أن ثقافة السلام تكتسي أهمية قصوى في سياق المشهد العالمي الراهن. فهي تناصر الحوار بدلا من الشقاق، وتحت

يعيش العالم اليوم في حالة من الاضطراب والفوضى، مع تراجع السلام والتنمية والأمن والحكم الرشيد، وسط انتشار أشكال لا حصر لها من عدم المساواة والتعصب. وبالنظر إلى الوضع الدولي الراهن، فقد حان الوقت على نحو خاص وأصبح من الضروري التأكيد على أهمية تعزيز ثقافة السلام.

وأود أن أوضح عدة نقاط في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن تظل الدول ملتزمة بتحقيق المساواة والثقة المتبادلة. فالمساواة في المعاملة، والاحترام المتبادل، والثقة المتبادلة هي الشروط الأساسية للحفاظ على الأمن. وجميع الدول، بغض النظر عن ثروتها أو قوتها، أعضاء متساوون في المجتمع الدولي. وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن تقويض مبدأ المساواة في السيادة والانخراط في سياسات القوة والتدخل العسكري والتحول الديمقراطي الطوعي لا تؤدي إلا إلى زرع بذور النزاع وعدم الاستقرار. ويجب أن نتمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة؛ وإرساء مفهوم مشترك وشامل وتعاوني ومستدام للأمن وتطبيقه؛ والترويج لشكل جديد من العلاقات الدولية، يتميز بالاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المربح للجميع؛ والإصرار على حل النزاعات من خلال الحوار والتشاور؛ والتصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية من خلال التعاون الدولي، والتكاتف مع لبناء مجتمع آمن للبشرية.

لقد انقضى أكثر من 200 يوم منذ اندلاع الجولة الأخيرة من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين وأزمة إنسانية مزرية واستمرار انتشار آثاره السلبية الممتدة. لذلك، من الضروري أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024) بشكل فعال، وضمان وقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية على الفور. ويكمن الحل الأساسي في التنفيذ الكامل لحل الدولتين وكسر الحلقة المفرغة للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بصورة نهائية. وتدعو الصين المجتمع الدولي، وخاصة الدول ذات النفوذ، إلى الاضطلاع بدور بناء في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين.

ثانياً، يجب أن تظل الدول ملتزمة بالتنمية المشتركة. فالسلام والتنمية مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم. فلا يمكن إرساء أسس السلام

وتتطلب مثل هذه الأعمال استجابة سريعة وموحدة من المجتمع العالمي. لذلك، من الأهمية بمكان أن تتناول مناقشاتنا هذه المسائل بصراحة، بما يقاوم المآرب السياسية. ويجب أن نتصدى لهذه التحديات بشكل مباشر وأن نضمن أن تكون هذه التحديات محور حواراتنا السياسية ومشاركاتنا الدولية.

وسأذكر أيضاً أن الإرهاب يتعارض بشكل مباشر مع ثقافة السلام والتعاليم الأساسية لجميع الأديان، التي تدعو إلى الرحمة والتفاهم والتعايش. إنه يزرع الشقاق، ويولد العداء، ويقوض القيم العالمية للاحترام والوئام التي تقوم عليها التقاليد الثقافية والدينية في جميع أنحاء العالم. ولا بد أن تعمل الدول الأعضاء معاً بنشاط من أجل تعزيز ثقافة سلام حقيقية والنظر إلى العالم كأسرة متحدة، على نحو ما يؤمن بلدي بقوة. وتماشياً مع قيمها الحضارية، تظل الهند ملتزمة بالتمسك بالمثل العليا للإنسانية والديمقراطية واللاعنف.

وأختتم باقتباس بليغ من كتابنا المقدس البهاغافاد غيتا يلخص جوهر ثقافة السلام:

”عندما يتجاوب الإنسان مع أفراح الآخرين وأحزانهم كما لو كانت أفراحه وأحزانه، فإنه يصل إلى أسمى حالات الاتحاد الروحي“.

وأخيراً، وبينما نسعى في الجمعية العامة إلى غرس ثقافة السلام في خضم هذه الأوقات الصعبة، يبقى تركيزنا ثابتاً على إجراء حوار بناء. ومن ثم، فإننا نختار أن ننحي جانباً الملاحظات التي أبدتها بعض الوفود التي لا تقتصر على اللياقة فحسب، بل وتنتقص أيضاً من جهودنا الجماعية بسبب طبيعتها الهدامة والخبثية. ونود أن نشجع هذا الوفد بقوة على الالتزام بالمبادئ الأساسية للاحترام والدبلوماسية التي يجب أن توجه مناقشاتنا دائماً. أم أنه طلب أكبر من أن يلبه بلد يضم سجلاً مشكوكاً فيه من كافة جوانبه؟

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

الدولي وفي القلب منه الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القانون الدولي، وتعزيز إيجاد حلول لمشاكل السلام والتنمية التي تواجهها البشرية. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات العالمية والتكاتف في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

السيد سيتالدين (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود سورينام أن تشكر الأمين العام على تقريره عن هذا البند من جدول الأعمال (A/78/591). إننا إذ نحفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، نتأمل في الأهمية البالغة لرعاية ثقافة تعزز الاحترام المتبادل والتعاطف والتضامن بين جميع الشعوب. وتعتقد سورينام أن احتضان التنوع ليس مجرد ضرورة أخلاقية، بل وضرورة استراتيجية في سعينا الجماعي نحو إيجاد عالم أكثر سلاما وازدهارا. ولهذا السبب شاركت سورينام في تقديم مشروع القرار A/78/L.57.

لا يمكننا تجاهل الحقائق القاسية في عالمنا اليوم. فلا تزال النزاعات المستمرة التي تغذيها الانقسامات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية تؤدي بخسائر فادحة في أرواح الأبرياء وتهدد استقرار العالم. وتتضامن سورينام مع جميع المتضررين من العنف والنزاعات، وتؤمن بقوة أنه لا يمكن حل النزاعات إلا بالوسائل السلمية وتعزيز المصالحة. وفي مواجهة مثل هذه التحديات، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية الحوار كأداة لبناء الجسور وتعزيز التفاهم. وتعتقد سورينام اعتقادا راسخا أنه من خلال الانخراط في محادثات مفتوحة وتتسم بالاحترام، يمكننا تذليل الخلافات والتخلص من سوء الفهم وإيجاد أرضية مشتركة للتعاون.

بيد أن الطريق إلى تحقيق السلام لا يخلو من العقبات. فانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة وخطاب الكراهية يمثل عائقا كبيرا أمام الحوار والتفاهم. فالروايات الكاذبة لها القدرة على تأجيج التوترات وتعميق انعدام الثقة وتقادم النزاعات. وتشدّد سورينام على الحاجة الملحة لبذل جهود مشتركة لمواجهة تلك العقبات من خلال التعليم والتثقيف الإعلامي. وعلاوة على ذلك، يتطلب تعزيز السلام والأمن اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الفقر

الدائم إلا من خلال تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ولا يمكن تحقيق تنمية عالمية سلمية إذا ازدادت بعض البلدان ثراء وسط فقر وتخلف مزمنين في بلدان أخرى. ولن يتمكن العالم من المضي قدما نحو مستقبل أفضل إلا من خلال معالجة أسباب التنمية غير المتكافئة وغير الكافية وغير المتوازنة لصالح تعزيز التنمية المشتركة والمستدامة للجميع. إن ممارسات الانفصال الاقتصادي، وقمع العلم والتكنولوجيا، وفرض العقوبات الانفرادية لا تؤدي إلا إلى إعاقة التنمية العالمية والتدخل فيها. وهذه الممارسات غير أخلاقية ومحكوم عليها بالفشل. ويجب أن ننفذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالكامل، وأن نعيد قضايا التنمية إلى قمة جدول أعمالنا الدولي، وأن ندعو بشكل مشترك إلى عولمة اقتصادية شاملة، وأن نهيئ بيئة خارجية مواتية للنهوض بالبلدان النامية، وأن نعالج بشكل مشترك العجز الإنمائي العالمي.

ثالثا، يجب أن تظل الدول ملتزمة بالتعلم المتبادل بين الحضارات. فتمتدق تبادل وجهات النظر والتعلم المتبادل وسيلة هامة لإزالة الحواجز والتخلص من سوء الفهم وتعزيز التواصل والتناغم. إن تنوع الحضارات سمة أساسية من سمات المجتمع البشري. فكل حضارة، في تفرداها، هي ثمرة حكمة الإنسان وتستحق نفس القدر من الاحترام. ويجب أن نتمسك بالمساواة والاحترام، ونرفض الغطرسة والتحيز، ونعزز التعايش المتناغم والتقدم المشترك بين الحضارات، ونجعل عمليات التبادل والمعرفة المشتركة بين الحضارات قوة دافعة للتقدم الإنساني ورابطة للحفاظ على السلام العالمي.

وستقدم الصين إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن اليوم الدولي للحوار بين الحضارات بهدف مواصلة تعزيز تقدير قيمة التبادل والتعلم المتبادل بين الحضارات ومساعدة المجتمع الدولي على توحيد صفوفه في التصدي للتحديات العالمية.

ونأمل أن يحظى مشروع القرار بدعم قوي من الدول الأعضاء. إن التزام الصين بتعزيز التحديث في طريقها لتحقيق التنمية السلمية يعود بالنفع على الصين والعالم على حد سواء. وقد اقترحت الصين مبادرات عالمية للتنمية والأمن والحضارة بهدف حماية النظام

ضروري للحفاظ على السلام. ونرى أن التركيز على الوقاية لا يصبح ممكناً إلا إذا كانت الغلبة لسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والمؤسسات العادلة والخاضعة للمساءلة.

ولأسف، في بلدي، ميانمار، هُدمت هذه المبادئ الأساسية للسلام بالكامل بعد محاولة الانقلاب العسكري في عام 2021. فقد قتل المجلس العسكري ما يقرب من 5 000 شخص بوحشية، واعتقل أكثر من 26 000 شخص بشكل تعسفي. وأجبر القصف العشوائي والهجمات الجوية وحرق وتدمير المنازل التي يقوم بها المجلس العسكري أكثر من 2.8 مليون شخص على النزوح داخليا، وترك 18.6 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويواصل المجلس العسكري استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح ويعرقل وصولها. وترقى الفظائع التي ارتكبتها المجلس العسكري ضد الشعب إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويُعد انتشار الاقتصاد غير المشروع، بما في ذلك عمليات الاحتيايل عبر الإنترنت والاتجار بالمخدرات والبشر، أحد الأعراض البارزة لانتهاء سيادة القانون وتنامي الفساد. كما تتعمق مستويات الفقر، حيث يعيش ما يقرب من نصف السكان تحت خط الفقر الوطني. وقد تفاقم هذه المعاناة بسبب التجنيد الإجباري غير القانوني الذي قام به الجيش. ويقوم بعض الشباب بالاختباء أو الهرب من البلد لتجنب ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موسينغوزي (أوغندا).

وهنا، أود أن أحيط الجمعية العامة علما بالنداء والالتزام الذي قدمه شبابنا. لقد تلقيت مؤخرا مقطع فيديو ينقل منشادات شخصية من الشباب، بمن فيهم طلاب المدارس الإعدادية. فقالت إحدى الطالبات في الصف الثامن في إفادتها أنها كانت قلقة من أن يتم تجنيدها قسرا من قبل المجلس العسكري بموجب سياسته للتجنيد الإجباري. ثم هربت بعد ذلك إلى منطقة محررة. وقد صرحت بأنها ستضطلع بأي دور يمكنها القيام به في الثورة ضد المجلس العسكري. إننا نخسر للأسف إسهامات وإمكانات شبابنا الذين هم جزء لا يتجزأ من الحفاظ على ثقافة السلام للأجيال الحالية والمستقبلية. وتثبت الأحداث التي مررنا بها خلال السنوات الثلاث الماضية أن دعم المجلس العسكري عسكريا أو

وعدم المساواة والظلم. ولا تزال سورينام ملتزمة بالنهوض بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، باعتبارها عناصر أساسية في جهودنا لبناء عالم أكثر سلاما شمولاً.

وفي الختام، ونحن نخوض غمار تعقيدات العالم المعاصر، دعونا نستلهم من قيم الحوار والتفاهم والتعاون التي يتبناها برنامج العمل بشأن ثقافة السلام. دعونا نغتتم هذه الفرصة لمضاعفة جهودنا في بناء عالم يُحتفى فيه بالتنوع ويُحترم فيه الاختلاف ويسود فيه السلام.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/78/591). وتقر ميانمار بالجهود التي يبذلها تحالف الأمم المتحدة للحضارات واليونيسكو في تعزيز الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات لتعزيز ثقافة السلام.

وتؤيد ميانمار البيان الذي أدلت به ممثلة بروني دار السلام نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقد شاركت ميانمار في تقديم مشروع القرار A/78/L.57، وتشكر بنغلاديش على قيادتها.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. ولا يزال عالمنا متعدد الأقطاب منقسما في ظل التنافس الجيوسياسي والنزاعات التي طال أمدها والعنف والخطاب النووي والانقلابات العسكرية. ويؤدي تدهور بيئة السلام والأمن وعدم اتخاذ إجراءات فعالة إلى تزايد انعدام ثقة الجمهور في مؤسساتنا المتعددة الأطراف. وفي ظل هذه الخلفية، يوفر مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل فرصة كبيرة لإعادة بناء ثقة الجمهور في الحوكمة العالمية والنظام المتعدد الأطراف ومضاعفة جهودنا نحو تحقيق السلام.

ويؤكد موجز السياسات الذي أعده الأمين العام بشأن خطة جديدة للسلام على أنه من أجل استكمال العمل الدبلوماسي على الصعيدين الدولي والإقليمي، فإن التركيز على الوقاية على الصعيد الوطني أمر

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم بشأن تعزيز ثقافة السلام. ويؤمن الاتحاد الروسي إيماناً راسخاً بالأهمية الدائمة لوجود جدول أعمال موحد في وقت يواجه فيه المجتمع العالمي تحديات ناشئة ويبحث باستمرار عن نهج متجددة وحديثة لضمان التنمية المستقرة والمستدامة للبشرية.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، ونود أن نضيف التعليقات التالية بصفتنا الوطنية.

لقد أصبحت الأمم المتحدة اليوم منظومة ضخمة وشاملة تضم هيئات ووكالات، تصدر عملية صنع القرار الحكومي الدولي المشترك بشأن مجموعة واسعة ومتنامية باستمرار من المسائل. فالمواضيع التي تناقش في المنظمة متنوعة للغاية، والنهج التي تتبعها الدول متناقضة في كثير من الأحيان إلى درجة أن الأهداف الموحدة التي تأسست عليها الأمم المتحدة بعد الانتصار على النازية والفاشية في عام 1945، تتوارى أحياناً في مناقشاتنا. وسنحتفل بالذكرى السنوية لهذا الانتصار في 9 أيار/مايو. فقد كان من الصعب في ذلك الوقت تخيل أنه بعد مرور ما يقرب من 80 عاماً، سيكون الخطاب العنصري وكرهية الأجانب والمصطلحات التي تتم عن التفرد بقوة متجددة، وأن التعصب على أساس الدين أو العرق أو اللغة سيصبح جزءاً من الحياة اليومية. ولا يزال الإرهاب والتطرف يهددان العالم ويجدان تربة خصبة. ولا يمكن عكس مسار هذا الوضع المدمر إلا بتعزيز الحوار بين الأمم والثقافات والحضارات المختلفة والتحقيق الكامل لمبدأ التعاون فيما بين الدول.

والحاجة إلى تعزيز مُثل التفاهم المتبادل والتسامح والتضامن، بما في ذلك تجاه الأقليات العرقية والدينية واللغوية، منصوص عليها في إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، الذي اعتمد في عام 1999. ونعرب عن امتناننا بشكل خاص لوفد بنغلاديش على دوره القيادي النشط في تقديم مشروع القرار (A/78/L.57)، بشأن تدابير

مالياً يمكنه من قتل المزيد من الناس وتدمير مستقبل الشباب بشكل أكبر. لذلك، أحث الدول على وقف هذا الدعم للمجلس العسكري الآن. فسينقذ ذلك الكثير من الأرواح البريئة.

وعلى الرغم من أنه يمكن استخلاص العديد من الدروس المستفادة من عملية السلام السابقة، إلا أنه ثمة خريطة طريق واضحة المعالم للسلام، مع مستقبل واعد، تنتظر ميانمار. وأصدرت حكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المقاومة الإثنية الرئيسية بياناً مشتركاً في 31 كانون الثاني/يناير وضعت فيه خطة لمستقبل ميانمار. ونتوخى إقامة اتحاد ديمقراطي فيدرالي يدعم مبادئ الديمقراطية والمساواة وتقرير المصير.

والحقيقة الهامة هي أنه بدون العدالة الانتقالية، لا نعتقد أنه بإمكاننا تهيئة بيئة مواتية لثقافة السلام أو إيجاد حل مستدام لأزمئتنا. والأهم من ذلك أننا بحاجة إلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها المجلس العسكري. فببساطة، لا يمكن أن نتعايش ثقافة الإفلات من العقاب مع ثقافة السلام. بعبارة أخرى، إن الديكتاتورية العسكرية والسلام الدائم لا يتوافقان في ميانمار.

وفي الختام، بيّنت خطتنا المشتركة (A/75/982) أن ثقافة السلام يجب أن تستند إلى فهم أفضل للدوافع الأساسية التي تتسبب في استمرار النزاعات. ويدرك شعب ميانمار بشكل لا لبس فيه أن الجيش كان السبب الرئيسي في حملات العنف والفظائع والنزاعات الطائفية والمظالم العرقية الممنهجة على مدى عقود عديدة. ومن الواضح أن العقبة الأكبر والأكثر إلحاحاً أمام مستقبل ميانمار المستدام هي الديكتاتورية العسكرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً كبيراً لأصوات الشعب، وأن يدعم القيام بعملية تصاعدية لإحلال السلام في ميانمار نابعة من الداخل وتركز على الإنسان. ويجب أن يستند ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم وتعزيز إلى التطلعات الحقيقية لشعبنا. ومن المؤكد أن دعم المجتمع الدولي الفعال لشعب ميانمار سينقذ العديد من الأرواح ويخلص الشعب من مأساة لا توصف. لذلك، أكرر التأكيد على أن القضاء على الديكتاتورية العسكرية وبناء اتحاد ديمقراطي فيدرالي هو طريقنا الواضح نحو بناء ثقافة سلام مستدام في ميانمار.

ونتعاون مع العديد من البلدان النامية في تبادل الخبرات حول المسائل المتعلقة بالشباب. وبتتركز جهودنا على إيجاد فرص تعليمية. فتستضيف المؤسسات التعليمية الروسية ما يقرب من مليون طالب من مختلف البلدان كل عام. وتظل جامعة باتريس لومومبا الشهيرة للصدقة بين الشعوب في روسيا هي المؤسسة الرائدة في هذا الصدد. ونعتقد أن فكرة الوحدة مع احترام التنوع الثقافي والحضاري قابلة للتحقيق على المستوى العالمي. ولتحقيق هذه الغاية، ما علينا إلا أن نرفض القوالب النمطية بشأن التفرد والتفوق. وعلى نحو ما كتب نيكولاي ياكوفليفيتش دانييلفسكي، الفيلسوف الروسي وأحد مؤسسي النهج الحضاري للتاريخ، فإن

”التقدم لا يتمثل في السير في اتجاه واحد فقط - ففي هذه الحالة سيتوقف سريعا - ولكن في استيعاب كامل النطاق، وهو تاريخ النشاط البشري في كل منطقة. ولذلك، لا يمكن لأي حضارة أن تتباهى بأنها تمثل قمة التطور، مقارنة بسابقتها أو معاصريها، في جميع جوانب التطور“.

وتؤكد تجربتنا الوطنية هذا الرأي.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة التي تتزامن مع حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. إن هذه المناسبة الهامة تستدعي منا تجديد التزامنا بترسيخ قيم التسامح والأخوة الإنسانية، والوقوف على الإنجازات التي حققناها، وتحديد الثغرات والتحديات التي تتطلب منا تكثيف العمل على معالجتها. وهذه مسألة بالغة الأهمية بالنظر إلى المشهد الدولي الحالي، فمعدل النزاعات المسلحة هو الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، فيما تواصل الخطابات المحرصة على الكراهية والعنف اجتياح المجتمعات والعقول، مهددة بتقويض الإنجازات التي حققناها على مدى العقود الماضية.

إن معالجة هذه التحديات تقتضي من المجتمع الدولي تعزيز نهجه الاستباقي والشامل، باعتباره جوهر تحقيق سلام مستدام. وهذا يتطلب منا مواصلة إرشاد شعوبنا نحو التسامح، بحيث نرفع الوعي

تنفيذ الإعلان، ويسرنا أن نشارك في تقديم الوثيقة. ونؤيد تماما عقد منتدى رفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الإعلان، وكذلك جهود التوعية التي يبذلها الأمين العام لزيادة الوعي العالمي ببرنامج العمل. ويعد ”تحالف الحضارات“ منصة واعدة ومجربة لتعزيز التفاهم بين الثقافات والحضارات. ونعول على دوره النشط بامتياز في تعزيز احترام الخصوصيات الثقافية والدينية والحضارية للشعوب ونتطلع إلى تقديم مشاريع جديدة.

إن روسيا منفتحة على الحوار وتبادل أفضل الممارسات في تعزيز التضامن والأخوة والحوار بين الحضارات والثقافات. فالاتحاد الروسي دولة متعددة الأعراق والأديان يلتقي فيها الشرق بالغرب، وتُمثل فيها جميع الأديان التقليدية، ويعيش فيها ممثلو أكثر من 190 قومية في سلام ووثام. إن أكثر من ألف عام من تجربة الدولة والروابط التاريخية العميقة مع الثقافتين الأوراسية والأوروبية التقليدية قد حددت مكانة روسيا كدولة حضارات مميزة، كما أن تنوع الشعوب التي تعيش في روسيا قد شكل مجتمعا ثقافيا وحضاريا واحدا.

وفيما يتعلق بتعزيز التضامن والتسامح، تولي روسيا اهتماما خاصا للشباب. وبناء على ذلك، أقيم في أوائل شهر آذار/مارس مهرجان الشباب العالمي في مدينة سوتشي في إقليم سيريوس الاتحادية. وقد حضره ما يقرب من 20 000 ممثل من أكثر من 180 دولة. ودُعي ضيوف المهرجان لزيارة مناطق روسية محددة. فقد كان أمر هام بالنسبة لنا تعريفهم بالتنوع الثقافي والقومي في بلدنا. وقد أتاحت لهم الفرصة ليس فقط للتعرف على الفن والثقافة، ولكن أيضا لزيارة شركات التكنولوجيا الفائقة والشركات الصناعية. ونأمل أن يتذكر ضيوفنا الذين شاركوا في المهرجان بحفاوة أجواء الود واتساع الصدر والانفتاح وكرم الضيافة التي يتمتع بها شعبنا. وبناء على طلب شعبي، قررت الحكومة الروسية إقامة مهرجان الشباب بشكل منتظم. وستساهم هذه المبادرة بلا شك في النهوض بالتضامن الدولي والاتصالات بين الأفراد، وبالتالي تعزيز الصداقة والأخوة والثقة والتفاهم المتبادل بين ممثلي مختلف الثقافات والأديان والحضارات.

العنف والكراهية. وأخيراً، أكد على التزام دولة الإمارات بمواصلة العمل لنشر قيم التسامح والتعايش السلمي حول العالم، بما في ذلك عبر التعاون مع المجتمع الدولي من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام.

السيد محمد لغظف (موريتانيا): يرحب بلدي، موريتانيا، بانعقاد

هذه الجلسة المهمة لمناقشة بند ثقافة السلام، وهو موضوع بالغ الأهمية، ليس لأن هذه المنظمة قامت على حفظ السلم والأمن الدوليين كأحد أهم مقاصدها بمقتضى المادة الأولى من الميثاق وحسب، ولكن أيضاً لأن التنمية والرفاه لا يمكن تصورهما في مجتمع لا ينعم بالسلام كممارسة وثقافة متأصلة. إنها مناسبة للترحيب بتقرير الأمين العام الصادر هذا العام (A/78/591)، وأشكر البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار (A/78/L.57) المعروض أمامنا اليوم والمتعلق بمتابعة الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

إن بلدي يؤمن بالإمكانات اللامحدودة للعمل متعدد الأطراف في بناء السلام والحفاظ عليه، خصوصاً من خلال منظميتنا، منظمة الأمم المتحدة. وإلى جانب هذا الإيمان الراسخ، ينتهج بلدي سياسة دبلوماسية تركز على الوساطات والمسااعي الحميدة من أجل ترسيخ السلام ممارسة وثقافة في منطقة الساحل الأفريقي وأفريقيا عمومًا. وفي هذا الإطار، بادرت موريتانيا إلى إنشاء جائزة الساحل لتعزيز ثقافة السلام، وذلك من خلال منظمة مجموعة الساحل خلال قمته السابعة التي انعقدت عام 2021 في العاصمة التشادية نجامينا. يضاف إلى ذلك، استضافة بلدي أربع نسخ من مؤتمر تعزيز السلم في إفريقيا، المنظم من طرف منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة برئاسة الشيخ عبد الله بن بيه. فلطالما اعتمدت رؤيتنا على الحوار والاحترام المتبادل كسبيل لنزع فتيل الخلافات وتوطين السلام في بؤر التوتر. فهذه هي قيمنا وتلك تقاليد دبلوماسيتنا.

إن انتشار ثقافة السلام في المجتمعات مرهون بإحساس الأفراد بالرفاه وصون الكرامة، فلا يمكن تصور سلام أو استقرار في ظل اتساع دائرة الفقر وعدم المساواة. إنها أسباب، من ضمن أخرى، دعت حكومة بلدي إلى إنشاء هيئة حكومية باسم المندوبية العامة

بأهميته وبخطورة التطرف، ونوفر الأدوات والخبرات التي تضمن بناء علاقات متماسكة بين المجتمعات التي يجب أن ترى في تنوعها ثروة للتطور وليس سبباً للخلاف. ومن هذا المنطلق، تواصل دولة الإمارات توظيف كافة المحافل لترسيخ السلام وقيم التسامح والتعايش السلمي، بما في ذلك خلال عضويتنا في مجلس الأمن للفترة 2022-2023.

من هنا جاء اتخاذ مجلس الأمن، وبالإجماع، قراره التاريخي المعني بـ "التسامح والسلام والأمن" العام الماضي، الذي قدمه بلدي، ويقر للمرة الأولى بأن العنصرية وخطاب الكراهية والتطرف تساهم في اندلاع الصراعات وتفاقمها وتكرارها. فهذا القرار يتضمن العديد من الخطوات الهامة التي تساهم في توطيد الأمن والسلام وثقافة التعايش السلمي على المستوى الدولي، حيث يشجع القرار جميع الجهات ذات الصلة، بما في ذلك القادة الدينيون وقادة المجتمع ووسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، على التصدي لخطاب الكراهية والتطرف. ومن خلاله أيضاً، ستقوم الأمم المتحدة بالرصد والإبلاغ عن خطاب الكراهية والتطرف، مما سيعزز فهمنا لجميع الجوانب المرتبطة بهذه الظواهر وسيساعد على تطوير أساليبنا في التصدي لها. وبالتالي، فإن التنفيذ الكامل للقرار 2686 (2023) ضروريّ لصون السلم والأمن الدوليين ومسؤولية مشتركة لجميع الجهات المعنية.

لا يمكن التكلم عن ثقافة السلام دون التطرق لدور الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، ففضلاً عن كونهم أكثر الفئات استهدافاً من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية، يمتلك الشباب القدرة على وضع حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا اليوم، مما يتطلب منا الاستثمار في الشباب وتعزيز الشراكات معهم وإعطائهم أدواراً قيادية في جهود إرساء السلام واستدامته. ومن المهم أيضاً مواصلة تمكين النساء والفتيات من المساهمة في وضع وتنفيذ السياسات الهادفة إلى بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة، لدورهن المحوري في تعزيز التواصل والحوار بين مختلف الأفراد والثقافات. ومن جانب آخر، تقوم دولة الإمارات بأهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في توطيد السلام، وذلك عبر الاستثمار في هذا القطاع وتطوير آليات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن المعلومات المغلوطة والتصدي لخطابات

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام" في سياق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. ونقدر تقديراً عالياً تقرير الأمين العام (A/78/591) والجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

يمر عالم اليوم بنقطة تحول، حيث يواجه العديد من التحديات التي تتطلب جهوداً جماعية لتعزيز السلام والتفاهم والتسامح بين الثقافات والأديان والأعراق المتنوعة. ويؤكد التقرير على الدور الحاسم للحوار بين الأديان والثقافات في بناء جسور التعاون وتفكيك الحواجز التي تغذي الكراهية والتمييز. كما يتوافق التقرير بقوة مع القيم التي تلتزم بها كمبوديا.

وتدرك كمبوديا، بتاريخها الغني بالقدرة على الصمود والتنوع الثقافي، فضلاً عن التزامها الثابت بالوئام، العقبات التي تعترض طريقنا نحو التقدم والتنمية. وتدرك ضرورة التعاون العالمي لمعالجة المسائل المعقدة التي تؤثر علينا جميعاً. ومن هذا المنطلق، تود كمبوديا أن تتشاطر وجهات النظر التالية.

أولاً، ندرك الحاجة إلى تعزيز الاندماج والوحدة والتعاون، كما أكد التقرير. ولا يمكننا التغلب على العقبات التي تهدد رفاهية شعوبنا والمجتمع العالمي إلا من خلال الجهود التعاونية. تتمتع أمتنا بتقاليد عريقة من التنوع الديني والثقافي، حيث تُعد البوذية الديانة السائدة، وتساهم مختلف المجتمعات المحلية الإثنية في نسيج مجتمعنا النابض بالحياة.

ثانياً، كان التعليم حجر الزاوية في جهود كمبوديا لتعزيز التفاهم بين الأديان والثقافات. ونؤمن إيماناً راسخاً بقدرة المعرفة على تفكيك القوالب النمطية وبناء جسور التسامح وتعزيز ثقافة السلام. ويتمشى التزامنا بالتعليم مع تأكيد التقرير على أهمية البرامج التعليمية في نشر قيم التسامح الديني والحوار بين الأديان.

ثالثاً، ترحب كمبوديا بالمشاركة النشطة لمنظمات مثل اليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات وغيرها من الكيانات المكرسة لتعزيز

للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تأزر"، حيث تعمل الهيئة على مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتشغيل للأوساط الفقيرة والمغبونة تاريخياً، وهو ما يعزز من اللحمة الوطنية ويرسخ ثقافة السلم والوئام في المجتمع، ويقضي على بواعث خطابات الكراهية والتطرف. في الوقت الذي تنعم فيه بلداننا بالسلام ونجد فسحة من الوقت للتداول في ثقافة السلام، يعيش الشعب الفلسطيني الآثار الكارثية واللاإنسانية لعقود من غياب السلام، وعقود من التهجير وانتزاع الأرض والقتل. وها هي إسرائيل تواصل حرب إبادة أخرى على هذا الشعب الأعزل إلا من صموده وشجاعته، والعالم الحر عاجز عن حماية الأطفال من نزلاء المستشفيات، وعلى نحو أدق عن توفير السلام لسكان السجن الكبير المسمى غزة.

إن القيم التي ينشدها إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، الذي اعتمد في عام 1999، هي قيم عالمية، مثلها مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلا يمكن أن ينعم بها أغلب سكان العالم ويحرم منها الشعب الفلسطيني. ودون حاجة هنا إلى إعادة تأكيد موقف بلدي، موريتانيا، في دعمها المطلق للقضية الفلسطينية العادلة، سأذكر هنا، والحديث حديث سلام، بما قاله فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في قمة السلام المنعقدة بالقاهرة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث أكد أن لا أمن ولا سلام إلا بحل الدولتين، الفلسطينية والإسرائيلية، تتعاشان جنباً إلى جنب على أسس الشرعية الدولية.

إنها دعوة للسلام الشامل والكامل، إنها دعوة للتخلي عن ازدواجية المعايير في سبيل مجتمع دولي منصف وعادل، نعم فيه الجميع بالسلام وتتركز فيه الجهود على مجابهة التحديات المشتركة التي تواجهها البشرية.

السيد ماو (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كمبوديا البيان الذي أدلت به ممثلة بروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وسأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

عادل ومنصف، يسوده السلام والأمن والاستقرار والتنمية والنظم للبشرية ولجميع شعوب العالم. وتتطلب ثقافة السلام احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم التمييز، والمساواة في السيادة، وتقرير المصير والاستقلال. كما تستند ثقافة السلام إلى قيم عالمية، مثل التنمية والإنصاف والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحرية، وتعطي الأولوية دائماً للتفاوض والوئام والتعاون المفيد للجميع مع المطالبة بإنهاء النزاعات والاعتداءات والتدابير القسرية الأحادية غير القانونية المفروضة على شعوبنا.

وتدعو نيكاراغوا إلى مزيد من المشاركة العالمية وتعددية الأطراف الحقيقية وتعزيز التعاون والجهود المشتركة لمواجهة جميع التحديات الحالية، بما في ذلك التحديات المتجذرة في أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية داخل البلدان وفيما بينها.

إن ثقافة السلام ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى في عالمنا. لقد شهدنا في الأشهر السبعة الماضية انحرفاً أيديولوجياً وثقافياً متزايداً وتفكيراً إمبريالياً وإقصائياً وعنصرياً وأحادي القطب مصحوباً بنشر غير عقلاني للقوة العسكرية في محاولات لفرض الإرادة الاستعمارية الجديدة. وتكرر نيكاراغوا إدانتها الشديدة للقسوة والكرهية والإبادة الجماعية التي تمارسها حكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني البطل في غزة والضفة الغربية وكامل الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونؤكد من جديد تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني ونطالب بالاحترام الفوري لوقف إطلاق النار، وكذلك توفير الحماية للشعب الفلسطيني دون ازدواجية في المعايير وعلى قدم المساواة كبشر، وتقدير جميع الأرواح بالتساوي. ومن الضروري أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية حداً لسياسة الإقصاء والعرقلة في مجلس الأمن، وأن تقبل طلب دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وبالمثل، ونظراً للظروف الراهنة، من الأولويات عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل. ويعد تحقيق هاتين المبادرتين خطوة حيوية نحو السلام في الشرق الأوسط.

الحوار بين الثقافات. ونعتقد أن هذه الشراكات ستسهم بشكل كبير في بناء عالم يحتضن التنوع ويزدهر فيه التعاون.

رابعاً، إن كمبوديا، بوصفها دولة محبة للسلام، تعطي الأولوية لثقافة السلام وتؤيد تأييداً تاماً خطة الأمين العام الجديدة للسلام. في الوقت الحالي، يتردد صدى رسالة "شكراً للسلام" في جميع أنحاء كمبوديا، مما يعكس التزامنا بالاستثمار في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في جميع الحالات. إن السلام يمكن أن يضيع بسهولة، ولكن بناء السلام والحفاظ عليه هو مسعى شاق. لذلك، يجب أن نتحد من أجل السلام، بدلاً من التحريض على الفوضى التي تدمره.

وبينما نتقرب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل القادم، نقف كمبوديا مع الدول الأخرى في حث الدول الأعضاء على النظر في مبادرات تحدد الإجراءات العملية لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. ونؤمن أنه من خلال مشاركة الأفكار وأفضل الممارسات يمكننا خلق مجتمع عالمي أكثر شمولاً وتفاعلاً وتسامحاً.

وفي الختام، تظل كمبوديا ثابتة في التزامها بمبادئ السلام والتعاون والتفاهم المتبادل. ونحن على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي لكفالة التمسك بقيم السلام والتسامح والتفاهم من أجل ازدهار جميع الأمم.

السيدة بيكارو أورينا (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): ترحب

نيكاراغوا بعقد هذه الجلسة بشأن ثقافة السلام.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به وفد فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

كما نعرب عن تقديرنا وشكرنا لوفد بنغلاديش على قيادته في عرض مشروع القرار المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" (A/78/L.57). ويسر نيكاراغوا أن تشارك في تقديم مشروع القرار.

يجب على المجتمع الدولي ككل أن يواصل المساهمة في الاختفاء التدريجي للهيمنة الأحادية القطب، وتعزيز تعددية الأقطاب في عالم

هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. كما أشكر وفد بنغلاديش على تقديم مشروع القرار A/78/L.57 اليوم.

وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمات ونزاعات متعددة، علاوة على آثار التغيرات المجتمعية والاقتصادية والتحولات المتسارعة في الرقمنة والذكاء الاصطناعي، من الضروري مواصلة جهود تسخير الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل بين الأديان والثقافات من أجل إحلال السلام والاستقرار، وهو ما بينه الأمين العام في تقريره (A/78/591) المعروض أمامنا.

تحرص مملكة البحرين على نشر ثقافة السلام والتسامح والحوار الحضاري وتعميق التضامن الإنساني من أجل مجتمعات بشرية آمنة ومسالمة ومستدامة. وتعتز مملكة البحرين باحتفاء العالم في 5 نيسان/أبريل من كل عام باليوم الدولي للضمير، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 73/329، وذلك إدراكاً لأهمية التعايش السلمي بين الأمم والشعوب والحضارات ونبذ الفرقة والكراهية، وتغليب الحوار والضمير الإنساني في تسوية المنازعات ومنع نشوبها. ولطالما كانت مملكة البحرين سباقة في تقديم المبادرات والإسهامات في ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومنها: تدشين إعلان مملكة البحرين لتعزيز الحريات الدينية؛ وإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي وكرسي الملك حمد للدراسات والحوار والسلام والتعايش بين الأديان في جامعة لاسبينزا الإيطالية؛ وجهود المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية؛ بالإضافة إلى الدعوة إلى إقرار اتفاقية دولية لتجريم خطابات الكراهية الدينية والطائفية والعنصرية. كما نظمت مملكة البحرين مؤتمرات عالمية لتعزيز الحوار الحضاري والتفاهم بين أتباع الأديان والمذاهب والثقافات، كان آخرها ملتقى البحرين للحوار: الشرق والغرب من أجل التعايش الإنساني، بمشاركة قداسة بابا الفاتيكان وفضيلة شيخ الأزهر الشريف، إلى جانب تدشين جائزة الملك حمد للتعايش السلمي وغيرها من الجوائز العالمية لتمكين المرأة والشباب وخدمة الإنسانية.

وتعتزم نيكاراغوا هذه الفرصة للإعراب عن أن ثقافة السلام تعني احترام القانون الدولي، مع التذكير بأن أحكام محكمة العدل الدولية - أعلى جهاز قضائي في الأمم المتحدة - بشأن قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) هي أحكام نهائية ويجب الامتثال لها. ولذلك، فإن الولايات المتحدة ملزمة قانوناً بالوفاء بالتعويضات الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

بمبادرة من حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في بلدنا، اعتمدت الجمعية الوطنية في نيكاراغوا بالإجماع القانون الذي يعلن شهر نيسان/أبريل شهر السلام. والسلام هو إرث تاريخي يجب أن نحتفل به باحترام ووئام وأخوة من أجل الازدهار. ويأتي هذا القانون استجابةً لدعوة شعب نيكاراغوا إلى السلام وتماشياً مع الإرث الذي تركه لنا أبطالنا وشهداؤنا في تاريخ النضال من أجل سيادة وتقرير المصير واستقلال نيكاراغوا المباركة والحرّة دائماً.

إن نيكاراغوا، في ثقافة السلام التي تنتهجها، تواصل مع المجتمع الدولي الدفاع عن تعددية الأطراف، وبناء علاقات قائمة على الاحترام والمساواة والتضامن والتعاون المتبادل، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والامتثال لها، بما في ذلك احترام القانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وسنواصل الدفاع بحزم عن السلام. وسنستمر في تطبيق نموذجنا التنموي الرؤوف والمسيحي والاشتراكي من أجل رفاهية عائلاتنا ومجتمعاتنا. ولهذا السبب، فإننا نطالب بإلغاء جميع ما يسمى بالجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية وإيقاف جميع تلك الاعتداءات. ونطالب بحق جميع الشعوب في تقرير مستقبلها دون تدخل من أي نوع.

وفي نيكاراغوا، نختبر السلام باعتباره طريقاً - طريق النور - ونحميه باعتباره ثروتنا الأساسية. ونحمي السلام وندافع عنه في وطنٍ مباركٍ ذي سيادةٍ وكرامةٍ دائماً.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن ثقافة السلام التي تحظى بأهمية خاصة

إننا نشهد زيادة كبيرة في نشوب النزاعات والعنف على مستوى العالم. ومع الاستثمار العالمي الحالي في الشؤون العسكرية، سنكون قادرين على تمويل أكثر من 50 ضعف ما يطلبه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2024. فبدلاً من تأمين التمويل لدعم أكثر من 181 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة، حطمتنا أرقاماً قياسية في الإنفاق العسكري والتسلح.

إن فشلنا الجماعي أمر مفرح لا مفر منه: فواحد من كل خمسة أطفال يعيش في ظل نزاع مسلح أو يفر منه. من الضروري أن نكون متسقين. ولا يمكننا أن نطلب عالماً مختلفاً إذا لم نغير نهجنا وطريقة تصرفنا.

تغيير أنماط الكراهية والتقلبات والأزمات يتطلب الاستثمار في التغيير. وهذا يستلزم تعزيز الفرص المتاحة للمضي قدماً في القضاء على الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي. ويستلزم القضاء على الذكورية السامة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ويستلزم عدم اللجوء إلى السلاح والنزاع كحل للمشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا. ويستلزم إحراز تقدم في مجال العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وهذا يعني الرغبة في التغيير والإيمان بإمكانية التغيير. فالسلام المستدام لا يتبنيه قلة قليلة فقط، بل يجب أن نبنيه جميعاً. إن كفالة التعليم الذي يرسخ القيم، مثل التسامح والتعاطف والحوار، هو أولوية. وهذا يعني تقوية التعليم الذي يعزز الإدماج ويجعلنا ملتزمين بالسلام والعدالة وتعزيز حقوق الإنسان وكرامة جميع الناس.

إن ثقافة السلام هي جزء من النسيج الأساسي للمنظمة والمبادئ التي نلتزم بحمايتها والتمسك بها. وتؤمن المكسيك إيماناً راسخاً بالقوة التحويلية للثقة والتعاون وحسن النية وتدعو دائماً إلى بناء مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً وشمولاً للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة لهذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين عصر هذا اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.

تؤكد مملكة البحرين على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ودعم التنمية المستدامة، وتوطيد الشراكة الدولية في تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع، والحرص على إنهاء الحروب والصراعات كافة عن طريق الحوار والتفاوض. وتجدد مملكة البحرين في هذا الصدد موقفها الثابت والداعي إلى الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وتوسيع تدفق المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية إلى المدنيين دون عوائق، وتعزيز حمايتهم في القطاع بأكمله، ورفض تهجيرهم قسرياً من أراضيهم، وذلك في سياق الالتزام بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واضطلاع المجتمع الدولي بمسؤوليته في وضع حد للوضع الإنساني الكارثي الراهن، وإحياء عملية السلام من خلال نيل للشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لحل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية. وختاماً، تتمسك مملكة البحرين بقيمها الإنسانية والحضارية ومبادئها الدبلوماسية في ترسيخ ثقافة السلام والتضامن والوئام والتعاون الدولي، على أسس من الود والثقة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ونبذ العنف والتطرف، وتسوية النزاعات بالسبل السلمية، واحترام حقوق الإنسان في الأمن والسلام والتنمية المستدامة.

السيدة كورسيو فيلا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): إن ثقافة السلام ليست فكرة مجردة أو مدينة فاضلة، بل هي رؤية ملموسة يجب أن نعمل من أجلها بعزم والتزام. فالاستثمار في ثقافة السلام هو استثمار في المستقبل. إنه استثمار في الإنصاف. إنه استثمار في التضامن والاحترام المتبادل.

إن الاستثمار في السلام هو أكثر بكثير من مجرد حماية الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب. إنه إدراك واحترام التنوع والتعددية وثناء ما هو مختلف. إنه الاعتراف بالإنسانية في كل فرد. ومع ذلك، ولمنع النزاع والقضاء على سياسات الكراهية والاستياء، يجب أن نستثمر في ذلك. ويجب علينا تعديل أولوياتنا.